



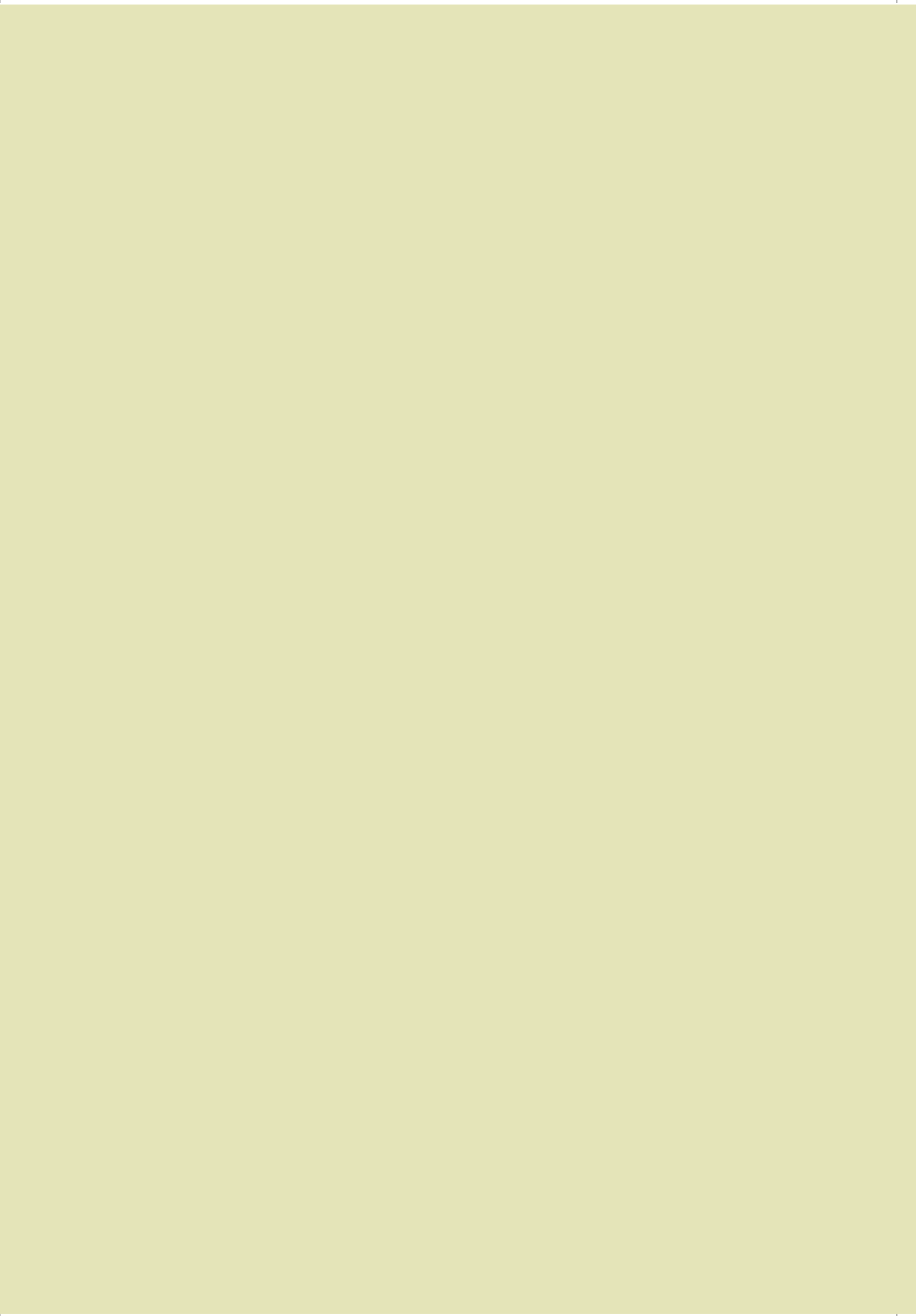
صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 2013



المحتويات

الصفحة	
.....	تقديم
1	نشاط الصندوق خلال عام 2013
5	النشاط الإقراضي
19	النشاط الاستثماري
23	نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية
26	نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية
27	نشاط التدريب
30	أمانة مجلسي محافظي المصارف المركزية ووزراء المالية العرب
33	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية
36	التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية
38	التقارير والنشرات والبحوث والدراسات
41	الوضع المالي الموحد للصندوق
47	البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات
69	جداول القروض
77	جداول عامة
79	التنظيم والإدارة



تقديم

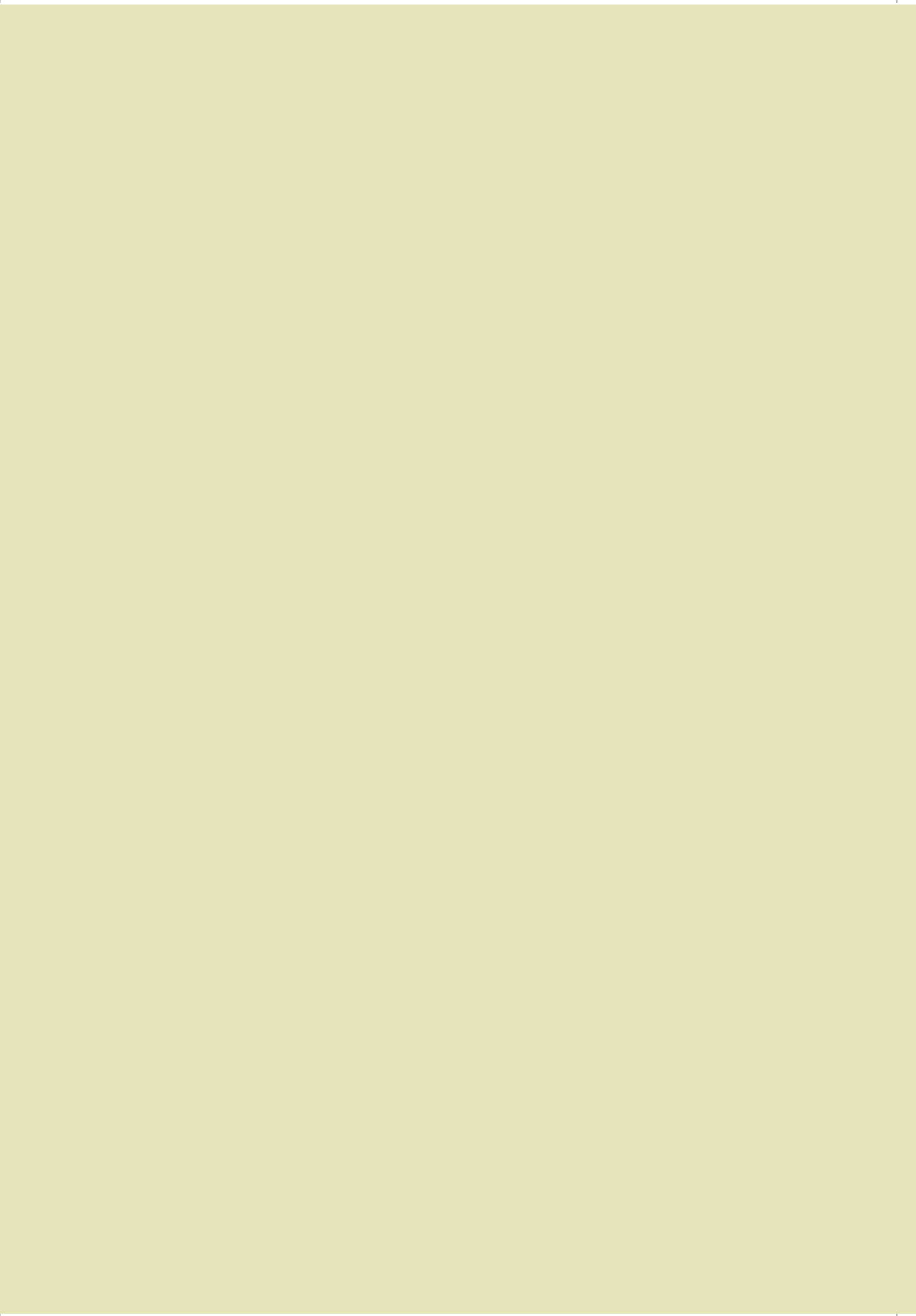
أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2013، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.



عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2014



نشاط الصندوق خلال عام 2013

يحرص الصندوق في إطار التزامه بالسعي لتحقيق أهدافه بالعمل على تطوير وتوسيع نشاطه في المجالات التي حددتها اتفاقية إنشائه وفق ما تقتضيه الاحتياجات المتغيرة لدوله الأعضاء في ظل التطورات الاقتصادية المحلية والدولية. وضمن هذا الإطار، فقد كثف الصندوق مشاوراته مع دوله الأعضاء خلال عام 2013 لبحث سبل توفير الدعم لها في ظل تأثر الأداء الاقتصادي لعدد من الدول العربية جراء التحولات السياسية والتي استمرت في إلقاء ظلالها على الاستقرار الاقتصادي فيها. كما تأثرت عدة اقتصادات عربية باستمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي في عام 2013، وخصوصاً اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة. وقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى انخفاض عائدات السياحة والصادرات السلعية العربية وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وإن تفاوتت هذه التأثيرات من دولة لأخرى.

وأدت هذه التطورات غير المواتية إلى تزايد احتياجات العديد من الدول العربية للتمويل الخارجي، حيث قام الصندوق خلال عام 2013 بالاستجابة لطلبات دوله الأعضاء بتقديم الدعم بشكل سريع وبالقدر الذي تتيحه الموارد المتاحة لديه، وذلك من خلال النوافذ الإقراضية المتعددة للصندوق ومن خلال الدعم الذي يوفره برنامج تمويل التجارة العربية للمصدرين والمستوردين في الدول العربية.

وقد عزز قرار الدورة الثالثة للجنة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في يناير 2013 القاضي بزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة من قدرة الصندوق على زيادة حجم القروض المقدمة لدوله الأعضاء. والتزاماً بهذا القرار، فقد تمت زيادة رأس المال المصرح به للصندوق بمقدار الضعف إلى 1,200 مليون دينار عربي حسابي، واكتتاب الدول الأعضاء بنصف الزيادة بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي. وعملاً بالقرار، فقد قام الصندوق في عام 2013 بتسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الاحتياطيات، في حين سيتم تسديد النصف المتبقي من قبل الدول الأعضاء على مدى خمس سنوات بدءاً من أبريل 2014.

وقد استمر الصندوق خلال عام 2013 في تنفيذ برامجه التدريبية بهدف تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء. وفي مجال توفير المساعدة والدعم الفني، استحدث الصندوق، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" وباشر في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذها وذلك بهدف تطوير النظم والقدرات الإحصائية في الدول الأعضاء. كما واصل الصندوق خلال عام 2013 تقديم العون الفني اللازم لدوله الأعضاء في المجالات المختلفة للتغلب على المشكلات الاقتصادية التي تواجهها، متضمناً ذلك تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة.

واستمر الصندوق في الاضطلاع بمهام أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية والأمانة الفنية لمجلس وزراء المالية العرب. وفي هذا الإطار، نظم الصندوق خلال العام اجتماعات ومنتديات لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية للدول الاعضاء لتبادل الآراء والتجارب وتعزيز مجالات التعاون والتنسيق المطلوبة.

في مجال النشاط الإقراضي، فقد ارتفع إجمالي مبلغ القروض الجديدة المقدمة من الصندوق لدوله الأعضاء من حوالي 118 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح) في عام 2012 إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 149 مليون د.ع.ح. يعادل نحو 686 مليون دولار أمريكي في عام 2013. وقد قدم الصندوق خلال عام 2013 ثمان قروض شملت قرض تصحيح هيكل في قطاع مالية الحكومة للسودان بقيمة 9.8 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 45 مليون دولار أمريكي، وقرض عادي لليمن بقيمة 21 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 97 مليون دولار أمريكي، وقرضين ممتد وتعويضي للأردن بقيمة إجمالية بلغت نحو 25.6 مليون د.ع.ح. أي ما يعادل نحو 118 مليون دولار أمريكي، وقرضين في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لتونس بقيمة إجمالية بلغت نحو 32 مليون د.ع.ح. أي ما يعادل نحو 147 مليون دولار أمريكي، وقرض للمغرب في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة بقيمة 60 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 276 مليون دولار أمريكي، هذا بالإضافة إلى التعاقد مع جمهورية القمر المتحدة على قرض ممتد أكثر تيسيراً بقيمة بلغت حوالي 787 ألف د.ع.ح.، أي ما يعادل حوالي 3.6 مليون دولار أمريكي.

وفي إطار المشاورات مع الدول الأعضاء لبحث طلبات الاستفادة من موارد الصندوق، فقد تم خلال عام 2013 إيفاء خمس بعثات فنية لكل من اليمن، والأردن، وجمهورية القمر المتحدة، وتونس، والمغرب، وذلك لإجراء مشاورات بشأن طلبات الحصول على قروض جديدة، ومتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها مع بعض هذه الدول والمدعومة بقروض سبق تقديمها، وذلك تمهيداً لسحب الدفعات المتبقية من هذه القروض. وفي هذا الإطار، قامت بعثات الصندوق بتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية بالدول المعنية، ودراسة إمكانية الاستفادة من موارد الصندوق وأوجه الاستفادة، والاتفاق معها على برامج إصلاح تدعم تحقيق أهدافها الاقتصادية، وكذلك الوقوف على سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها.

وفي مجال النشاط الاستثماري، واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة إستثمارية محافظة ساهمت في حماية رأس المال المستثمر واستمر في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي خلال العام 2013 مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية.

ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة الى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء وإستثمارها حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة عالية لهذا النشاط ليعكس إستمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق. ومن جهة أخرى، واصل الصندوق نشاطه في إدارة إستثمارات أموال برنامج

تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعّة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، وفقاً للسياسات الإستثمارية الخاصة بكل منها.

وفي مجال **المعونة الفنية**، أطلق الصندوق في عام 2013 مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" التي تهدف إلى توفير الدعم الفني لتطوير النظم والقدرات الإحصائية في الدول العربية، حيث يتولى الصندوق أمانة اللجنة الفنية للمبادرة والجهاز التنفيذي لها. ومن جهة أخرى، واصل الصندوق خلال عام 2013 تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال المبادرات المشتركة بين الصندوق والمؤسسات الدولية ذات الصلة. وفي هذا السياق، تم تقديم المشورة الفنية لموريتانيا ضمن إطار مبادرة تطوير نظم الإفراض المضمون ومبادرة نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر. كما قدم الصندوق عام 2013 المشورة الفنية لكل من المغرب وتونس في إطار مبادرة تطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية، وتوفير المشورة الفنية للمغرب ضمن مبادرة تطوير أسواق أدوات الدين. وضمن هذه المبادرات، نظم الصندوق في عام 2013 عدة ورشات عمل ومؤتمرات مخصصة لكبار المسؤولين بغية دعم جهود صانعي السياسات الاقتصادية في الدول العربية.

وفي مجال **أسواق الأوراق المالية العربية**، واصل الصندوق في عام 2013 جهوده الهادفة إلى توفير المعلومات والبيانات حول أداء أسواق الأوراق المالية العربية. وفي هذا السياق، استمر في إصدار النشرات الفصلية حول أداء هذه الأسواق، بالإضافة إلى إصداره تقريراً سنوياً موجزاً حول أداء أسواق المال العربية في عام 2013 وأهم الأحداث والمستجدات فيها.

وفي مجال **التدريب**، واصل الصندوق خلال عام 2013 العمل على تعزيز القدرات البشرية العربية من خلال خدمات التدريب التي يضطلع بها معهد السياسات الاقتصادية التابع له. وقد نظم المعهد دورات تدريبية وندوات وحلقات عمل مشتركة مع العديد من المؤسسات الدولية ذات العلاقة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبنك التسويات الدولية والبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا المركزي. وفي عام 2013، بلغ عدد الدورات التدريبية التي عقدها المعهد 15 دورة استفاد منها 423 متدرباً. وبالتالي، وصل إجمالي عدد الأنشطة التدريبية منذ بداية نشاط التدريب في الصندوق إلى 264 نشاطاً استفاد منها 8,251 متدرباً.

وعلى صعيد **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، قام الصندوق في عام 2013 بالإعداد لاجتماع الدورة السابعة والثلاثين الذي عقد في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. كما نظم الصندوق الاجتماعات السنوية للجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية. وفي إطار مهامه كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب، قام الصندوق بتنظيم اجتماع الدورة الاعتيادية الرابعة للمجلس والتي عقدت في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة على هامش

الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية. وقدم الصندوق عدداً من التقارير وأوراق العمل في إطار متابعته للفضايا التي يناقشها المجلس.

وفي مجال التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، ساهم الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013 وقام بتحريره وإصداره. وشارك الصندوق في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في مدينة الدوحة بدولة قطر.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، واصل الصندوق في عام 2013 تعاونه مع المؤسسات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية في الدول الصناعية المتقدمة. وقد تم التوصل إلى اتفاق إطار للتعاون المشترك مع الوكالة اليابانية للتنمية الدولية JICA بغرض تعزيز التعاون في مجال الدعم الفني وبناء القدرات. وضمن نفس التوجه، تم التفاهم على إطار للتعاون المشتركة مع وكالة التنمية الألمانية GIZ للتعاون في مجال الدعم الفني في القطاع المالي.

كما شارك الصندوق في فعاليات الاجتماعات الدورية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في شهري أبريل وأكتوبر 2013، بما تضمن حضور اجتماعات لجنة التنمية واجتماعات مجموعة الأربعة والعشرين، والمشاركة في الاجتماعات الوزارية للمجموعة العربية مع كل من رئيس البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، إلى جانب المشاركة في الاجتماع الوزاري لمبادرة "دوفيل" للشراكة من أجل التنمية. بالإضافة لذلك، واصل الصندوق تعاونه مع بنك التسويات الدولية ولجنة بازل واللجنة الدولية لنظم الدفع، حيث شارك في الاجتماعات الدولية الخاصة بها.

ومن جهة أخرى، وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2013 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه ببرنامج تمويل التجارة العربية، واستمر خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

وفيما يتعلق بنشاط التقارير والدراسات والبحوث، قام الصندوق خلال عام 2013 بإصدار عدد من النشرات والدراسات والبحوث. وفي هذا الإطار، فقد أصدر الصندوق "نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية" و"نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية". كما أصدر الصندوق دراسات وأوراق عمل تناولت عدد من الموضوعات الاقتصادية المهمة لدوله الأعضاء، ومن بينها موضوع الاستقرار الاقتصادي وتطوير النظام المالي العربي، وديناميكية التضخم في الدول العربية.

النشاط الإقراضي

يأتي النشاط الإقراضي للصندوق في صدارة مهامه التي يقوم بها لتحقيق أهداف إنشائه. ويستهدف نشاط الإقراض بشكل عام مساعدة الدول العربية على معالجة اختلالات موازين المدفوعات، وإرساء مقومات استقرار الاقتصاد الكلي، ومساندة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في عدد من القطاعات ذات الصلة بمهام الصندوق وذلك لتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يعزز من فرص النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا السياق، قدم الصندوق لدوله الأعضاء المقترضة ثمانية قروض خلال عام 2013 بلغت قيمتها الإجمالية نحو 149 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح.)، تعادل نحو 686 مليون دولار أمريكي.

أنواع القروض والتسهيلات

يقدم الصندوق مجموعة من القروض والتسهيلات بصورة ميسرة ومتفاوتة الأجل، يسبق تقديم معظمها إجراء مشاورات مكثفة مع السلطات المسؤولة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية. وتندرج أنواع القروض والتسهيلات المختلفة التي يوفرها الصندوق ضمن مجموعتين رئيسيتين⁽¹⁾، تتمثلان في مجموعة القروض التي تسهم في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، ومجموعة القروض التي توجه لدعم قطاعات اقتصادية أخرى.

وتنحصر أغراض المجموعة الأولى في تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الكلية للاقتصاد، مع قيام الصندوق بالتشاور والاتفاق حول عناصر هذه الإصلاحات مع السلطات المختصة. ويُذكر في هذا الخصوص أن الصندوق كان قد بدأ بتوفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ انطلاقة نشاطه الإقراضي في عام 1978. أما المجموعة الثانية من القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق، والتي تم استحداثها لاحقاً، فهي مخصصة لدعم القطاعات والمجالات وثيقة الصلة باهتمامات الصندوق. وجاء استحداث هذه المجموعة من القروض والتسهيلات انطلاقاً من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله الأعضاء وأولوياتها واحتياجاتها المتغيرة، حيث يذكر أن اهتمامها قد تزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد من الدول الأعضاء حينها.

(1) يُذكر أن الصندوق، وبالإضافة لهذه الأنواع من التسهيلات، كان قد وفر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية" والذي قدم في إطاره 11 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. ولقد تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

وتشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق في الوقت الراهن للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وأجال استحقاقها، وذلك حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** الذي يُقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من ائتمانيها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملة قابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا ما وجدت بذمة العضو تجاه الصندوق قروض عادية أو ممتدة عند طلب القرض التلقائي، ويكون العضو قد انتهى من تنفيذ برنامج الإصلاح المرتبط بها، يقرر الصندوق بناءً على تقييم دواعي العجز الكلي بميزان المدفوعات ما إذا كان الاقتراض المطلوب سيخضع لشروط القرض التلقائي، أو للشروط المطبقة على تلك القروض حيث تتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من ائتمانيها المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من ائتمانيها المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى، إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في هذا البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات ناجم عن خلل هيكلية في اقتصادها. ويُشترط لتقديم هذا القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من ائتمانيها المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه إلى 250 في المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يُقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة

كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة تردي مستويات الانتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض، والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من ائتمان العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. ويُشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما المجموعة الثانية والتي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم عدد من القطاعات الاقتصادية فهي تشمل حالياً تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وتسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصيرة الأجل.

فبالنسبة لتسهيل التصحيح الهيكلي، فقد بدأ العمل به في عام 1998، حيث ركزت التسهيلات المقدمة في إطاره في المرحلة الأولى على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي. وفي أعقاب التجاوب الملحوظ من الدول الأعضاء مع هذا النوع من التسهيلات بحيث أصبحت المحور الرئيسي لنشاط الإقراض بالصندوق، فقد تمت توسعة مجال نشاطه في العام 2005 ليشمل أيضاً توفير الدعم للإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة. وتماشياً مع تطور الاحتياجات التمويلية للدول الأعضاء، فقد قام الصندوق خلال عام 2009 بالفصل بين شقي التسهيل ليتمكن الدول الأعضاء المؤهلة من الحصول على قدر أكبر من التمويل في ظل كلٍ من الشقين.

ويُشترط لتقديم هذا التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من ائتمان العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. وفي ضوء ما لاقى التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف قرض تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من ائتمان العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى، كما كان معمولاً به في البداية. وفي أبريل 2009، وافق مجلس محافظي الصندوق على الفصل بين سقف التسهيل للقطاع المالي والمصرفي ولقطاع مالية الحكومة ليكون السقف الفرعي لكل منهما على حدة 175 في المائة من ائتمان العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل.

وبالنسبة لتسهيل الإصلاح التجاري، والذي أقر مجلس محافظي الصندوق العمل به في عام 2007، فهو يستهدف توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، وتشجيعها على تبني الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها

الأسواق الدولية وذلك لتعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج. ويُقدم هذا التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معه على برنامج إصلاح هيكلية مناسب يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وتُطبَّق على تسهيل الإصلاح التجاري القواعد نفسها التي تحكم أجل وسحب ورداد تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة.

وفيما يتعلق بتسهيل النفط، فقد تم الموافقة على إنشائه في أبريل من عام 2007، والبدء بالعمل به في ديسمبر من عام 2008، كآلية إقراض مؤقتة يستمر سريان العمل بها لمدة خمس سنوات من بدء العمل بها، وذلك بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2007. ويستهدف هذا التسهيل توفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بالارتفاع الطارئ في أسعار المستوردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، وبما يؤدي إلى تقاوم وضع ميزان المدفوعات، و/أو تشجيع الدول المذكورة على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. وجدير بالذكر ان هذه الآلية قد تم البدء في العمل بها منذ ديسمبر 2008.

ويُقدم تسهيل النفط للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. وعند تقديم القروض ضمن هذا التسهيل يتم التفرقة بين حالتين، الحالة الأولى، وجود عجز بميزان المدفوعات ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات النفطية والغاز الطبيعي. ويمكن للدولة العضو المؤهلة، في هذه الحالة، الاستفادة من موارد التسهيل بحد أقصى 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملة القابلة للتحويل، وذلك كقرض منفصل بإجراءات مبسطة وسريعة، ولا يشترط الالتزام بالاتفاق مع الصندوق على برنامج إصلاح، بعد التثبيت من وجود العجز والتشاور مع السلطات حول السياسات المتبعة لديها لمواجهة.

والحالة الثانية، رغبة الدولة العضو المؤهلة للاقتراض في إطار هذا التسهيل في الاستفادة بالحد الأقصى للتسهيل وقدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملة القابلة للتحويل. في هذه الحالة يكون استفادة الدولة العضو المؤهلة مشروطاً باتفاق الدولة العضو أولاً مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي مدعوم بواحد من قروض وتسهيلات الصندوق المعتادة المخصصة لدعم البرامج الإصلاحية، والتي تشمل قروض التصحيح الاقتصادي الكلي والتسهيلات الموجهة لتمويل الإصلاحات الهيكلية القطاعية المذكورة فيما تقدم، وذلك وفقاً لأوضاعها وطبيعتها واحتياجاتها. ويكون استخدام هذه الموارد خاضعاً للقواعد والشروط نفسها التي يطبقها الصندوق على القرض أو التسهيل الذي يتم التعاقد عليه مع الدولة العضو. وبهذا، فإن موارد تسهيل النفط المقدمة في هذه الحالة تعتبر بمثابة توسيع لموارد القرض أو التسهيل المعين المتفق عليه، وهو ما يعكس الرغبة في تشجيع الدول المتأثرة بارتفاع أسعار النفط وتحفيزها على القيام بالإصلاحات المطلوبة لتقليل انكشاف اقتصاداتها للصدمات الخارجية.

وفيما يتعلق بتسهيل السيولة قصير الأجل، الذي أقره مجلس محافظي الصندوق في عام 2009، فهو يستهدف مساعدة الدول الأعضاء التي حققت تقدماً في مجال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على مواجهة

مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. وتقدم القروض في إطار هذا التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح. ويُقدم تسهيل السيولة قصير الأجل بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل. ويتم سحب مبلغ التسهيل دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لحجم الحصص المكتتب بها، والذي يتحدد على أساسه حجم التعاقد والسحب على قروض الصندوق، فإن مجلس محافظي الصندوق كان قد وافق في أبريل 2005 على الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأسمال الصندوق المصرح به ليرتفع رأس المال المدفوع من 326 مليون د.ع.ح. إلى 600 مليون د.ع.ح.، وتغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع الاكتتابات على الدول الأعضاء على أساس نسب الحصص المكتتب بها.

وفي أبريل 2013، أقر مجلس محافظي الصندوق مضاعفة رأس المال المصرح به ليصل إلى 1,200 مليون د.ع.ح.، وزيادة رأس المال المدفوع بقيمة 300 مليون د.ع.ح. ليصبح 900 مليون د.ع.ح.، على أن يكون اكتتاب الدول الأعضاء في هذه الزيادة بما يحافظ على الحصص النسبية للدول الأعضاء في رأس المال دون تغيير، ويُراعي المراكز التصويتية النسبية. ويتم تسديد الاكتتاب على جزئين، يمثل الجزء الأول نسبة 50 في المائة من الزيادة المكتتب بها، ويسدد دفعة واحدة بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، ويسدد النصف الثاني من مبلغ الاكتتاب على خمسة أقساط سنوية بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء بالصندوق. وبمقتضى ذلك، فقد ارتفع حجم كافة أنواع القروض التي يمكن أن تحصل عليها الدول المؤهلة للاقتراض من الصندوق. ويوضح الجدول (ب-1) موقف حصص الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق وإمكانية الاستفادة من موارد الصندوق وفق تلك الحصص.

أسعار الفائدة

يعمل الصندوق على تطبيق هيكل أسعار فائدة يتم من خلاله تحقيق درجة عالية من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع سعيه في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامه مركزه المالي. ويوفر الصندوق قروضه وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار أحدهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعوم الذي يركز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما ثانيهما، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في

سوق العملة الأجلة لفترة القرض المعني. وبضاد إلى ذلك السعر هامشاً ثابتاً يتم تحديده ومراجعه دورياً، الجدول (أ-5).

التزامات القروض

بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء المقترضة خلال عام 2013 حوالي 149.2 مليون د.ع. ح. تعادل نحو 686 مليون دولار أمريكي. وتمثلت القروض الممنوحة خلال العام المذكور في ثمانية قروض تم منحها لكل من السودان، واليمن، والأردن، وتونس، والمغرب وجمهورية القمر المتحدة، حيث حصل السودان على قرض في إطار التصحيح الهيكلي، والأردن على قرضين أحدهما ممتد والآخر تعويضي، واليمن على قرض عادي، وتونس على قرضين في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي، وتم تقديم قرض للمغرب في إطار ذات التسهيل، كما قدم الصندوق قرضاً ممتداً أكثر تيسيراً لجمهورية القمر المتحدة.

فيما يتعلق بالقرض المقدم لجمهورية السودان في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي، فقد بلغت قيمته 9.8 مليون د.ع. ح.، أي ما يعادل نحو 45 مليون دولار أمريكي، واستهدف دعم برنامج اصلاح في قطاع مالية الحكومة لتحسين عملية تخطيط وإعداد الموازنة العامة، وتنظيم عملية إدارة السيولة. وكان الصندوق قد أوفد بعثة مشاورات إلى السودان خلال الفترة 24 نوفمبر - 3 ديسمبر 2012 للاتفاق حول عناصر البرنامج المذكور، وقد تم توقيع اتفاقية هذا القرض في 9 يناير 2013.

واستهدف القرض المقدم للجمهورية اليمنية توسيع القرض العادي القائم بذمتها، وذلك بقيمة بلغت نحو 21 مليون د.ع. ح. تعادل نحو 97 مليون دولار أمريكي، دعماً لبرنامج إصلاح اقتصادي مُكْمَل، يغطي عام 2013، ويتضمن حزمة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية، إضافة إلى إصلاحات هيكلية، ترمي في مجملها إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وكبح جماح التضخم وتعزيز الأوضاع المالية الداخلية والخارجية.

أما بالنسبة للقرضين الممتد والتعويضي اللذين قدمهما الصندوق للمملكة الأردنية الهاشمية، فقد بلغت قيمتهما الإجمالية حوالي 25.6 مليون د.ع. ح. تعادل نحو 118 مليون دولار أمريكي. ويساهم القرض الممتد البالغ قيمته نحو 12.8 مليون د.ع. ح. في دعم برنامج إصلاح اقتصادي شامل، يهدف إلى تعزيز الأسس الضرورية لاقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وشاملة، وذلك من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية. في حين يستهدف مبلغ القرض التعويضي المقدم للأردن، والبالغة قيمته نحو 12.8 مليون د.ع. ح.، تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات، والذي جاء نتيجة تراجع حجم الإنتاج الزراعي بسبب تضافر عوامل طارئة وخارجة عن إرادة السلطات الأردنية، تمثلت في عوامل مناخية وأخرى مرتبطة بأحوال السوق.

وفيما يتعلق بقرضي تسهيل التصحيح الهيكلي الذين قدمهما الصندوق للجمهورية التونسية، فقد بلغت قيمتهما الإجمالية 32 مليون د.ع.ح، تعادل نحو 147 مليون دولار أمريكي. ويدعم القرض الأول بمبلغ 20 مليون د.ع.ح. برنامج إصلاح في قطاع مالية الحكومة، يتم تنفيذه خلال عام 2014، ويستهدف تحسين وتحديث إدارة مالية الحكومة، وذلك من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد الحكومية المتاحة وإصلاح السياسة الضريبية، وترقية أدوات الضبط المالي. أما القرض الثاني فهو بقيمة 12 مليون د.ع.ح. حيث تم منحه لدعم برنامج إصلاح في القطاع المالي والمصرفي لعام 2014 بهدف استكمال مسيرة الإصلاح في القطاع المذكور من خلال إضفاء قدر أكبر من المرونة على سياسة سعر الصرف وتعزيز كفاءة وفعالية وعمق سوق الصرف الأجنبي في إطار الانتقال التدريجي نحو تطبيق سعر الصرف المَعوم المُدار.

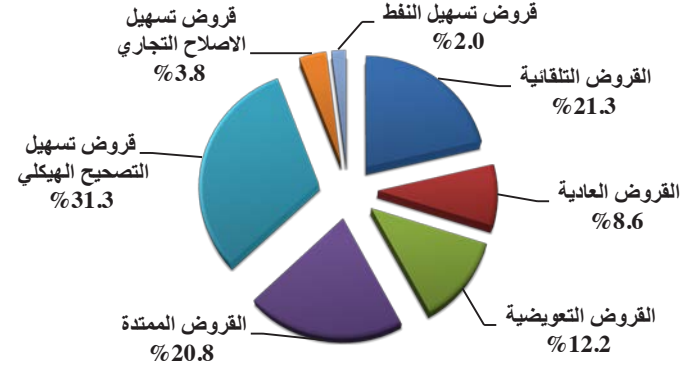
وبخصوص القرض الممتد الأكثر تيسيراً المقدم لجمهورية القمر المتحدة، فقد بلغت قيمته نحو 787 ألف د.ع.ح، ما يعادل نحو 3.6 مليون دولار أمريكي، وذلك لدعم برنامج تصحيح اقتصادي يستهدف مواصلة العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وترسيخ وتعميق الإصلاحات الهيكلية.

وبلغت قيمة القرض المقدم للمملكة المغربية في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة 60.0 مليون د.ع.ح، ما يعادل نحو 276 مليون دولار أمريكي، وذلك لدعم برنامج إصلاح هيكلي في القطاع المذكور يهدف إلى ترقية هذا القطاع وتحديثه بما يتفق مع المعايير العالمية.

وبإضافة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2013 إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء حتى نهاية عام التقرير (2013) إلى نحو 1.7 مليار د.ع.ح. تعادل نحو 7.8 مليار دولار أمريكي. وقد استفادت من القروض التي قدمها الصندوق، والبالغ عددها 168 قرصاً أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء. ويبين الجدول (أ-1) تفاصيل هذه القروض، وذلك حسب السنوات والدول المستفيدة خلال الفترة 1978-2013.

وجاءت القروض التقليدية التي يقدمها الصندوق (القروض التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في العام 1978 وحتى نهاية عام 2013، بحصة بلغت 62.9 في المائة من إجمالي القروض المُقدّمة خلال تلك الفترة، تلاها نصيب قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه الخاصين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، وبنسبة بلغت 31.3 في المائة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 3.8 في المائة، في حين سجلت حصة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط نسبة 2.0 في المائة. ويبين الجدول (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة. كما يبين الشكل (1) التوزيع النسبي لأنواع القروض خلال الفترة 1978-2013.

الشكل (1): توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض خلال الفترة 1978 - 2013



وقد أدت التطورات في النشاط الإقراضي إلى ارتفاع رصيد التزامات القروض ليصل إلى نحو 541.1 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2013، تعادل حوالي 2,489 مليون دولار أمريكي، وتمثل نحو 72.6 في المائة من رأس المال المدفوع، مقارنة برصيد بلغ نحو 509.7 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2012، مثلت حوالي 85.5 في المائة من رأس المال المدفوع.

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها خلال عام 2013 حوالي 121.7 مليون د.ع.ح.، مقابل نحو 99.5 مليون د.ع.ح. خلال عام 2012. وفي المقابل، قامت الدول المقترضة، وبموجب جداول سداد استحقاقات القروض، بتسديد ما قيمته 96.2 مليون د.ع.ح. خلال عام 2013، تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 466.1 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 2,144 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل نحو 62.5 في المائة من رأس المال الصندوق المدفوع في نهاية عام 2013، وذلك مقارنة بنحو 440.6 مليون د.ع.ح.، أي ما يعادل 73.9 في المائة من رأس المال الصندوق المدفوع في نهاية عام 2012.

وتجدر الإشارة إلى أن رصيد التعاقدات غير المسحوب قد ارتفع من نحو 69.1 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 318 مليون دولار أمريكي خلال عام 2012 إلى حوالي 75.1 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 345 مليون دولار أمريكي خلال عام 2013. ويبين الجدول (أ-3) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية فرادى في عامي 2012 و2013، في حين يبين الجدول (أ-4) تفاصيلها للفترة 1978-2013.

المشاورات مع الدول الأعضاء

في إطار النشاط الإقراضي للصندوق خلال عام 2013، تم إيفاد خمس بعثات فنية لكل من اليمن، والأردن، وجمهورية القمر، وتونس، والمغرب، وذلك لإجراء مشاورات بشأن طلبات الحصول على قروض جديدة، ومتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها مع بعض هذه الدول والمدعومة بقروض سبق تقديمها، وذلك تمهيداً لسحب الدفعات المتبقية من هذه القروض. وفي هذا الإطار قامت بعثات من الصندوق بتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية بالدول المعنية، ودراسة إمكانية الاستفادة من موارد الصندوق وأوجه الاستفادة، والاتفاق معها على برامج إصلاح تدعم تحقيق أهدافها الاقتصادية، وكذلك الوقوف على سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه البعثات، يقوم الصندوق بتقديم أوجه مختلفة من المشورة الفنية وإسداء النصح حول السياسات الاقتصادية علاوة على توفير الدعم المالي لهذه الدول.

بالنسبة لبعثة المشاورات التي أوفدها الصندوق للجمهورية اليمنية خلال الفترة 5-9 مايو 2013، فقد جاءت استجابة لطلب السلطات اليمنية إيفاد بعثة من الصندوق للوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه بين الجانبين والمدعوم بموارد القرض العادي القائم بزمة اليمن، تمهيداً لسحب الدفعة الثانية من القرض المذكور، وكذلك التشاور حول سبل الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق، وذلك لدعم جهود الإصلاح التي تتبناها الحكومة اليمنية.

ففيما يتعلق بالوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه بين الصندوق والحكومة اليمنية، فقد تبين للبعثة أن السلطات اليمنية أحرزت تقدماً في تنفيذ السياسات والإجراءات المتضمنة في برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه، حيث قامت بتنفيذ حزمة من الإجراءات لزيادة حصيلته الإيرادات غير النفطية من خلال تعزيز التحصيل الضريبي والجمركي، وتعزيز النفقات الاستثمارية والاجتماعية لدعم النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر، كما استمرت في تخفيض سعر الفائدة لتعزيز الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، إضافة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية تضمنت تفعيل وحدة تخطيط التدفقات النقدية لرفع كفاءة إدارة المالية العامة، واستكمال السجل الائتماني الوطني ضمن جهود ترقية القطاع المالي والمصرفي، والعمل على تفعيل القوانين والقرارات المتخذة لإصلاح الخدمة المدنية. وقد انعكست هذه الجهود على الأداء الاقتصادي الكلي حيث تمكنت الحكومة اليمنية من تحقيق الأهداف الرئيسية المتضمنة في البرنامج المتفق عليه لعام 2012، والمتعلقة بالنمو الاقتصادي، والتضخم، وعجز الحساب الجاري، والاحتياطيات الخارجية الرسمية. وفي ضوء ما سبق، فقد تم اعتبار تنفيذ برنامج الإصلاح لعام 2012 المتفق عليه مرضياً، وتمت الموافقة على سحب الدفعة الثانية من القرض البالغة 10.5 مليون د.ع.ح.

كما توصلت البعثة إلى اتفاق مع الحكومة اليمنية حول برنامج إصلاح اقتصادي مُكْمَل يغطي عام 2013، ويتضمن حزمة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية، إضافة إلى إصلاحات هيكلية، تأتي في مجملها

استكمالاً للسياسات والإجراءات المتضمنة في برنامج الإصلاح لعام 2012، وذلك لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وكبح جماح التضخم وتعزيز الأوضاع المالية الداخلية والخارجية. ويتضمن البرنامج المُكْمَل المتفق عليه تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية خلال عام 2013 تتمثل في:

- تحقيق معدل نمو حقيقي في حدود 3 في المائة،
- احتواء معدل التضخم في حدود 9 في المائة،
- احتواء عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في حدود 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولتحقيق هذه الأهداف، ستقوم الحكومة خلال عام 2013 بتطبيق حزمة من السياسات المالية والنقدية إضافة إلى عدد من الإصلاحات الهيكلية. وقد وافق الصندوق على توسيع موارد القرض العادي القائم بذمة الجمهورية اليمنية بمبلغ 21 مليون د.ع.ح، حيث تم التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بذلك في 16 يونيو 2013، وتم سحب الدفعة الأولى بمبلغ 8.4 مليون د.ع.ح. بعد التوقيع على الاتفاقية المشار إليها، على أن يتم سحب الدفعة الثانية من القرض المذكور بمبلغ 12.6 مليون د.ع.ح، بعد وقوف الصندوق على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المُكْمَل المتفق عليه.

أما بالنسبة لبعثة المشاورات التي زارت المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 25-29 أغسطس 2013، فقد جاءت استجابة لطلبها الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق في شكل قرض ممتد، وكذلك قرض تعويضي، لتغطية عجز ميزان المدفوعات ودعم جهود الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها الحكومة الأردنية لمعالجة اختلالات الموازين المالية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، تم الاتفاق مع البعثة المنوه عنها على برنامج إصلاح اقتصادي يغطي عامي 2014 و2015 يُدعم بالقرض الممتد المطلوب. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وتهيئة البيئة الاقتصادية الكلية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة وشاملة. ولتحقيق هذه الأهداف العامة، يتضمن البرنامج تطبيق حزمة من الإجراءات والسياسات تم الاتفاق على تنفيذها خلال عام 2014 في مجالات السياسة المالية والنقدية والقطاع الخارجي، إضافةً إلى تطبيق عدد من الإجراءات الهيكلية. وقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين بالصندوق في اجتماعه المنعقد يوم 19 سبتمبر 2013 على تقديم قرض ممتد للأردن بقيمة بلغت 12.79 مليون د.ع.ح. وبالنسبة لطلب القرض التعويضي، فقد وافق المجلس في ذات الاجتماع على تقديم هذا القرض للأردن بمبلغ 12.79 مليون د.ع.ح لدعم ميزان المدفوعات، وذلك على ضوء تراجع الإنتاج المحلي من السلع الزراعية نتيجة لعوامل مناخية خلال عام 2012 والتداعيات المترتبة جراء ذلك على واردات الغذاء وميزان المدفوعات. وتم توقيع اتفاقيتي القرضين المذكورين في 26 سبتمبر 2013.

وفما يتعلق بالبعثة التي أوفدها الصندوق للجمهورية التونسية خلال الفترة 20 - 27 أكتوبر 2013، فقد تمثلت مهامها في متابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح الذي يغطي الفترة مايو 2012- مايو 2013 المدعوم بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي، والتشاور حول طلب تونس الاستفادة مجدداً من موارد الصندوق لدعم برنامج إصلاح مُكَمَّل للبرنامج المنوه عنه أعلاه، وكذلك التشاور حول طلب الحصول على قرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة لدعم برنامج إصلاح في القطاع المذكور.

فبالنسبة لمتابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه في إطار قرض تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، فقد تبيّن للبعثة أن السلطات التونسية أحرزت تقدماً ملحوظاً في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها ضمن البرنامج المذكور. وعليه، فقد تم اعتبار تنفيذ البرنامج المذكور مرضياً بشكل عام، وتم سحب الدفعة الثانية من القرض والبالغة نحو 7.8 مليون د.ع.ح. كما توصلت البعثة إلى اتفاق مع السلطات التونسية على تنفيذ برنامج إصلاح مُكَمَّل في القطاع المالي والمصرفي يغطي الفترة نوفمبر 2013- نوفمبر 2014، وذلك تعزيزاً ومواصلةً للجهود الإيجابية التي حققتها السلطات التونسية في مجال الإصلاحات في سوق الصرف الأجنبي. ويستهدف البرنامج المُكَمَّل زيادة كفاءة وفعالية سوق الصرف الأجنبي وتعزيز البنية الأساسية لهذا السوق، وتمكين السلطات من الحفاظ على مستوى كاف من الاحتياطيات الأجنبية بما يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية. ويرتكز برنامج الإصلاح المنوه عنه على المحاور الأربعة التالية:

- زيادة كفاءة وفعالية سوق الصرف الأجنبي وتعزيز قدرته على توفير السيولة اللازمة للمتعاملين فيه.
- تعميق السوق بتيسير شروط استخدام أدوات التحوط ضد مخاطر التعاملات في سوق الصرف الأجنبي.
- تعزيز الشفافية والحوكمة فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف المتبعة، والتطورات في سوق الصرف الأجنبي.
- التنسيق بين الإدارة العامة للمالية الخارجية والإدارة العامة للسياسة النقدية في مجال إدارة السيولة.

ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بالمشاورات التي جرت بين بعثة الصندوق والسلطات التونسية لدراسة إمكانية الحصول على قرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة، فقد تم الاتفاق مع بعثة صندوق النقد العربي على برنامج إصلاح في قطاع مالية الحكومة لعام 2014 يُدعم بموارد القرض المذكور، ويرتكز على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في:

- إصلاح السياسة الضريبية، بهدف توسيع القاعدة الضريبية وزيادة التحصيل الضريبي وتوحيد القوانين الضريبية وتقليص الإعفاءات والحوافز وتحقيق العدالة الضريبية.

- تقوية وتطوير الإدارة الضريبية، من خلال تقليص الأعباء وتبسيط الإجراءات الضريبية وتطوير قواعد المعلومات وترقية القدرات البشرية في الوحدات الإدارية المختلفة بهدف رفع كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية وتقديم خدمات عالية الجودة لدافعي الضرائب.

- تحديث إطار الموازنة العامة، بهدف رفع كفاءة الإطار المؤسسي لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة وضمان تخصيص الموارد الحكومية للقطاعات ذات الأولوية، وذلك من خلال توسيع نطاق تطبيق منهجية الموازنة المعتمدة على النتائج تمهيداً لتعميمها بصفة تدريجية على كافة القطاعات الوزارية، ومراجعة المتطلبات التشريعية لتطبيق هذه المنهجية، ومراجعة أسلوب تبويب النفقات بما يتلاءم مع المعايير العالمية.

وقد وافق الصندوق على تقديم قرضين لتونس في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي، الأول بقيمة 12 مليون د.ع.ح. لدعم برنامج الإصلاح المُكَمَّل في القطاع المالي والمصرفي، والثاني بقيمة 20 مليون د.ع.ح. لدعم برنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة. وتم التوقيع على اتفاقية هذين القرضين في 28 نوفمبر 2013.

وبخصوص بعثة المشاورات التي أوفدها الصندوق لجمهورية القمر المتحدة خلال الفترة 7-11 يوليو 2013، فقد جاءت استجابة لطلب القمر المتحدة الاستفادة من موارد الصندوق لدعم ميزان المدفوعات. وبناءً على المشاورات التي أجرتها البعثة مع السلطات القمرية، فقد تم الاتفاق على عناصر برنامج إصلاح يتم دعمه بموارد القرض الممتد تيسيراً، وذلك في إطار المرحلة الحالية من الاستراتيجية الشاملة متوسطة المدى (2010-2014) التي تتبناها الحكومة القمرية لتخفيف حدة الفقر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وستقوم الحكومة القمرية بتنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات الهيكلية خلال عام 2013 لتحقيق الأهداف الكلية للبرنامج خلال العام المذكور، والمتمثلة فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في حدود 3.5 في المائة.
- تخفيض معدل التضخم من 6.3 في المائة ليقصر على 4.0 في المائة.
- احتواء عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في حدود 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الاحتفاظ بمستوى من الاحتياطات بالعملة الأجنبية تغطي 7 أشهر من الواردات السلعية والخدمية.

وفي ضوء ما سبق، وافق الصندوق على تقديم قرض ممتد أكثر تيسيراً لجمهورية القمر المتحدة بمبلغ 787.5 ألف د.ع.ح. لدعم برنامج الإصلاح المذكور، وتم التوقيع على اتفاقية القرض بتاريخ 10 أكتوبر 2013.

أما فيما يتعلق ببعثة المشاورات التي زارت المملكة المغربية خلال الفترة 18-23 نوفمبر 2013، فقد جاءت تلبية لطلب الحكومة المغربية الاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، لدعم الجهود الحكومية الرامية إلى تحديث القطاع المذكور ورفع

كفاءته وفعاليته في إطار توجهها العام لاحتواء عجز الموازنة وتعزيز الوضع المالي الحكومي. وفي ضوء ذلك، توصلت البعثة إلى اتفاق مع الحكومة المغربية حول عناصر برنامج إصلاح في القطاع المذكور لعام 2014، يركز على خمسة محاور رئيسية تتمثل في:

- إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، بهدف تعزيز الحوكمة والشفافية المالية، وتحسين فعالية ونجاعة النفقات الحكومية، واستيعاب التغيرات والمتطلبات التي استوجبتها عملية التحول من النظام التقليدي في إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة إلى النظام الحديث الذي يركز على النتائج والأداء عوضاً عن الوسائل.
- تفعيل الإطار التنظيمي الجديد للصفقات العمومية، من خلال العمل على توحيد الأطر المُطبَّقة على الصفقات العمومية سواءً بالنسبة للدولة أو المؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية وصفقات أعمال الهندسة المعمارية، وتبسيط وتوضيح إجراءات الصفقات العمومية، وتعزيز التدريب وبناء القدرات البشرية في مجال الصفقات العمومية، وتحديث الأنظمة المعلوماتية ذات الصلة بهذه الصفقات.
- إصلاح نظام المقاصة (نظام دعم السلع الأساسية)، لتخفيف العبء على الموازنة العامة من خلال تقليص الدعم الحكومي أخذاً في الاعتبار الآثار السلبية على الشرائح الاجتماعية الفقيرة.
- إصلاح النظام الضريبي، لاستعادة التوازن المالي من خلال العمل على توسيع الوعاء الضريبي وترشيد الإعفاءات وتقليص عدد المعدلات الضريبية، إضافةً إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بأداء الضريبة.
- استكمال إصلاح إطار إعداد إحصاءات مالية الحكومة، وذلك لرفع جودة إعداد وتتبع وتقييم السياسة المالية للحكومة وضمان تدفق الموارد للقطاعات ذات الأولوية. وستقوم الحكومة في هذا الصدد بتوسيع نطاق تطبيق المفاهيم الحديثة في تويبب الموازنة العامة وبما يتفق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM-2001) الصادر من قبل صندوق النقد الدولي.

وقد وافق الصندوق على تقديم قرض بمبلغ 60 مليون د.ع.ح. للملكة المغربية في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة لدعم برنامج الإصلاح المذكور، وتم التوقيع على اتفاقية القرض في 18 ديسمبر 2013.

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى ما تجاوزت مدة التأخير فترة اثنتي عشرة شهراً في سداد استحقاقات القروض القائمة بدمتها. وتنطبق معايير التأخير على حالتها جمهورية الصومال الفيدرالية، والجمهورية السورية. وفي هذا الإطار، بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة على جمهورية الصومال في نهاية عام 2013 حوالي 60.6 مليون د.ع.ح.، ويتكون هذا المبلغ من أقساط قروض متأخرة

السداد بواقع 14.9 مليون د.ع.ح. وفوائد متراكمة بنحو 45.7 مليون د.ع.ح. أما بالنسبة للمتأخرات على الجمهورية السورية، فقد بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة في نهاية ديسمبر 2013 ما قيمته 3 مليون د.ع.ح.، تمثل أقساط الأصل والفائدة على الدفعة الأولى من قرض تسهيل التصحيح الهيكلي الثاني.

النشاط الاستثماري

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسية في الصندوق بحكم الأهداف والمهام التي حددتها اتفاقية تأسيس الصندوق والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين التي وضعت السياسة العامة للنشاط الاستثماري.

وقد حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الاستثمار والضوابط والمعايير الرئيسية لتنفيذ هذه السياسة وإدارة الاستثمارات المختلفة، حيث يتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تعتمد على مبدأ توزيع المخاطر الاستثمارية المختلفة وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية إقليمية حكومية. وترتكز هذه السياسات الاستثمارية على أربعة معايير رئيسية وهي حماية قيمة الأموال المستثمرة والسيولة وحرية التحويل ثم تحقيق أقصى عائد متاح على أساس أفق زمني سنوي مع المحافظة على حدود مخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول الذي يحقق حماية قيمة الاستثمارات على المستوى الكلي.

ويتضمن هذا النشاط استثمار الموارد المالية الذاتية التي تتجمع لدى الصندوق من رأس المال والاحتياطيات لحين توظيفها بأنشطة تتفق والأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق، وذلك بغرض تنميتها وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة وتحقيق دخل يساهم في تغطية نفقاته الإدارية وتعزيز احتياطياته وموارده الذاتية. ويشمل هذا النشاط أيضاً عمليات التعاون مع الدول العربية الأعضاء في الصندوق وكذلك المؤسسات المالية العربية والتي تتضمن عمليات قبول الودائع من هذه الأطراف واستثمارها بالإضافة إلى إدارة محافظ استثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية لصالح أطراف أخرى.

وفي ظل استمرار أسعار الفوائد المتدنية السائدة على العملات الرئيسية وسياسات نقدية توسعية خلال عام 2013، واصل الصندوق إتباع نهجه المحافظ بإعطاء أهمية قصوى لعنصر الأمان لاستثماراته، كما حرص في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال العام على تحقيق أقصى قدر متاح من الأمان عن طريق الاستثمار في أدوات استثمارية ذات تصنيف ائتماني عالٍ، بالإضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وإقليمية تتمتع بمستوى عالٍ من التصنيف الائتماني مع إتباع إجراءات المتابعة لأوضاع هذه المؤسسات عن طريق المراقبة المستمرة. ويقوم الصندوق بإدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية بشكل نشط مع التركيز على المخاطر الرئيسية للاستثمار المتمثلة في مخاطر تركيز الاستثمار، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر العملات ومخاطر الائتمان.

وتتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق ومحفظة استثمار موارد الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات 3.22 مليار دينار عربي حسابي أي ما يعادل حوالي 14.9 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2013.

أما استثمارات المحفظة فتتكون أساساً من استثمارات في الودائع المصرفية واستثمارات في السندات والأوراق المالية واستثمارات محدودة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة. وقد بلغت مكونات المحفظة الاستثمارية في نهاية عام 2013 نسبة 47.7 في المائة في الودائع المصرفية، ونسبة 51.7 في المائة في السندات والأوراق المالية، ونسبة 0.6 في المائة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة.

وتنظم سياسة الاستثمار المعتمدة، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة ومنها الودائع مع المصارف التجارية العربية والأجنبية التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع والتي تضم حالياً نحو 131 مصرفاً، حيث يتم إعداد هذه القائمة وفقاً للقواعد المعمول بها لاختيار المصارف وحدود التعامل معها، ويتم اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين وتخضع للمراقبة المستمرة في متابعة أوضاعها المالية وتقييماتها الائتمانية. أما فيما يخص أدوات الاستثمار في السندات والأوراق المالية فيحافظ الصندوق على أدوات ذات جودة عالية في السيولة والتقييم الائتماني والحرص على تنوع المُصدِّرين وانتشارهم الجغرافي الواسع، حيث تم استثمار نسبة عالية من المحفظة تتراوح ما بين 65 في المائة إلى 70 في المائة على الأقل في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية وبمتوسط تقييم ائتماني بدرجة AA لهذه المحافظ، وحوالي 95.4 في المائة من قيمة المحفظة بدرجة تقييم ائتماني بمستوى A وأعلى في نهاية العام.

ومن جانب آخر وبهدف توزيع الاستثمارات جغرافياً للحد من المخاطر القطرية والاستجابة للمتغيرات التي تطرأ في الأسواق المالية، فقد استمر الصندوق في توجيه استثماراته إلى دول الشرق الأقصى والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، حيث بلغ حجم الاستثمار نسبة 23.35 في المائة من قيمة المحفظة في منطقة الشرق الأقصى ونسبة 5.9 في المائة مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

وقد بلغ الاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بالدول العربية 1,175 مليون دينار عربي حسابي تعادل 5,430 مليون دولار أمريكي ويمثل ذلك حوالي 36.5 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2013، ويتضمن ذلك نحو 705 مليون دينار عربي حسابي تعادل 3,259 مليون دولار أمريكي مستثمرة بالودائع مع المصارف والمؤسسات المالية العربية، وحوالي 470 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 2,171 مليون دولار أمريكي مستثمرة في السندات والأوراق المالية التي تُصدرها الدول الأعضاء والمصارف والشركات العربية. أما من حيث الاستثمار بالعملة العربية، فإن السياسة الاستثمارية تسمح، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بعملة الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملة العربية ما يعادل 690 مليون دينار عربي حسابي تعادل 3,188 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2013.

أما من حيث الاستثمار في السندات والأوراق المالية العربية التي بلغت قيمتها 470 مليون دينار عربي حسابي تعادل 2,171 مليون دولار أمريكي بنهاية العام مسجلة أعلى مستوى لها، فهي تتضمن إصدارات حكومية بما مجموعه 355 مليون دينار عربي حسابي تعادل 1,641 مليون دولار أمريكي أي حوالي 76% من إجمالي الاستثمار في السندات العربية، أما الرصيد المتبقي والبالغ 115 مليون دينار عربي حسابي الذي يعادل 530 مليون دولار أمريكي أي حوالي 24 في المائة فتمثل استثمارات في سندات صادرة عن مصارف ومؤسسات عربية غير حكومية. أما من حيث التقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية في المحفظة، فإن ما يعادل 83 في المائة من قيمتها مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني بمستوى A وأعلى. أما النسبة المتبقية والبالغة 17 في المائة فهي تمثل استثمار في إصدارات حكومية عربية ذات تصنيف ائتماني أقل يتراوح ما بين الفئتين BBB و B، والتي بلغ رصيدها 52.4 مليون دينار عربي حسابي يعادل 242 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2013.

والجدير بالذكر إنه استجابة لتوجيهات مجلس المحافظين في اجتماعه لعام 2012، فقد اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق قراره رقم (22) في شهر ديسمبر 2012 والذي تم بموجبه زيادة وتنظيم الاستثمار في السندات الحكومية العربية المصنفة تحت مستوى التقييم الائتماني A، حيث تم توسيع فئات التقييمات الائتمانية المقبولة للاستثمار بالسندات الحكومية العربية لتضم فئة التصنيف الائتماني B، وكذلك تخصيص جزء من موارد الصندوق المالية للاستثمار في السندات الحكومية ذات التصنيف الائتماني ما بين درجة BBB و B بقيمة 67 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل حوالي 300 مليون دولار أمريكي)، كما وضع القرار أيضاً حدوداً قصوى على حجم الاستثمار في سندات الدولة الواحدة من مجموعة الدول الأعضاء المصنفة ضمن فئات هذه المجموعة بما يعادل نسبة 25 في المائة من إجمالي الحد الأقصى للموارد المخصصة. وقد ساهم هذا القرار في زيادة عدد الدول المتاحة للاستثمار في سنداتها الحكومية والتي أصبحت تضم كل من مصر والمغرب وتونس والأردن ولبنان والبحرين.

ويأتي قرار المجلس حول الاستثمار في أسواق السندات الحكومية العربية ليعكس اهتمام الصندوق في توسيع مشاركته ومساهمته في دعم وتطوير أسواق السندات العربية عن طريق زيادة المشاركة بالاستثمار في إصدارات السندات للدول الأعضاء ذات التصنيف الائتماني BBB وأقل، حيث يأتي ذلك ضمن أهداف الصندوق في تطوير وتنمية هذه الأسواق.

وفي مجال نشاط قبول الودائع من الدول والمنظمات المالية العربية الذي جاء في إطار الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق، فقد دعت قرارات مجلس المحافظين للصندوق ومنها القرار رقم (1) لسنة 1984 والقرار رقم (5) لسنة 1989 الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق اختيارياً وأرست عدّة قواعد من ضمنها عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض لأعضائه، وخصّصت جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط. وقد أصدر مجلس المديرين التنفيذيين

العديد من القرارات التي تُنظم إدارة هذا النشاط من حيث قبول الودائع وإدارة استثمار الأموال المودعة ومنها القرار رقم (7) لعام 2010 الذي يتضمن اعتماد تطبيق مقررات بازل بصورة اختيارية كمرجعية لإدارة مخاطر وحدود هذا النشاط، كما خصّصت الموارد المالية اللازمة لدعم هذا النشاط وتعزيز ثقة المودعين فيه، كذلك تمّ تحديد أدوات الاستثمار المسموح الاستثمار بها في الودائع المصرفية والسندات والأوراق المالية وتمّ وضع أسس محافظة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

وتجدر الإشارة الى أن الصندوق يتمتع بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، وفي مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها والتي تعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات كما تتمتع الأموال المودعة لديه بضمانة كبيرة بحكم ملاءة الصندوق المالية بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية بصورة تتسم بتقليل المخاطر.

وقد ساهمت هذه الميزات مجتمعة في جذب الودائع من الدول العربية الأعضاء، حيث سجل هذا النشاط نمواً سنوياً مستمراً وارتفع حجم الودائع المقبولة من 2,212 مليون دينار عربي حسابي تعادل 10,202 مليون دولار أمريكي في عام 2012 الى 2,703 مليون دينار عربي حسابي تعادل 12,496 مليون دولار أمريكي خلال العام 2013. كما بلغ عدد الجهات المودعة 17 دولة في نهاية عام 2013، حيث تمّ تلقي هذه الودائع بعملات الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني.

والجدير بالذكر ان سياسة الصندوق الاستثمارية وتطبيقاتها المحافظة قد ساهمت بصورة فعالة في حماية قيمة الأموال المستثمرة وسجلت أداءً إيجابياً مستقراً على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات، على الرغم من استمرار تدني مستويات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية. فقد حققت المحفظة الاستثمارية عائداً على صافي الأموال المستثمرة فاق مؤشرات الالايور لفترة ستة أشهر ومؤشر السندات الحكومية للقطاع 1-3 سنوات ومعدلات التضخم المرجحة بأوزان مكونات سلة وحدة حقوق السحب الخاصة خلال العام 2013.

بالإضافة الى ذلك، واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعّة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين، وذلك وفقاً للقواعد والسياسات الاستثمارية المعتمدة لإدارة كل منها. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2013 بالمقارنة مع 168 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2012.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

يهدف نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية إلى تعزيز وتقوية القدرات للمساهمة في تطوير عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية والإصلاحات الاقتصادية في دوله الأعضاء. ويقوم الصندوق بتوفير المعونة الفنية في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الضريبية وإدارتها، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وأسواق الأوراق المالية. كما يوفر التدريب للمسؤولين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء. ويقدم الصندوق المساعدة والدعم الفني لدوله الأعضاء من خلال إيفاد بعثات مشاورات تضم أعضاء من جهازه الفني وبمشاركة خبراء خارجيين يتم التعاقد معهم.

وضمن هذا التوجه، أطلق الصندوق في عام 2013 مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" الهادفة إلى توفير الدعم الفني لتطوير الأنظمة الإحصائية في الدول العربية وتعزيز القدرات البشرية للكوادر الإحصائية فيها. وتقضي المبادرة بإنشاء لجنة فنية تضم في عضويتها ممثلي الدول العربية عن الأجهزة الإحصائية العربية ووزارات المالية والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث يضطلع الصندوق بأمانة هذه اللجنة والجهاز التنفيذي للمبادرة. وقد نظم الصندوق اجتماعاً للجنة الفنية للمبادرة في سبتمبر 2013 في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة تم فيه مناقشة وإقرار النظام الداخلي للجنة وبرنامج عمل المبادرة خلال الفترة 2013-2014.

ومن جهة أخرى، واصل الصندوق نشاطه في تقديم المشورة الفنية لدوله الأعضاء في إطار "مبادرة تطوير نظم الاقراض المضمون في الدول العربية" التي تهدف إلى المساعدة على تطوير البنية التشريعية والمؤسسية التي تسمح بتوسيع نطاق الأصول المنقولة التي يمكن استخدامها كرهونات للحصول على التمويل، وبوجه خاص بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. فقد شارك الصندوق بالبعثة المشتركة مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال شهر يونيو الماضي. وقد قدمت هذه البعثة التوصيات اللازمة بهذا الشأن لكل من البنك المركزي، ووزارة المالية بموريتانيا. ويصل بذلك عدد الدول العربية التي استفادت من هذه المبادرة إلى خمس دول.

كذلك واصل الصندوق نشاطه في إطار "مبادرة تطوير نظم الاستعلام الانتمائي ومركزيات المخاطر"، حيث قام الصندوق بإعداد تقرير شامل بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، لتقييم أوضاع هذه النظم في الدول العربية، وذلك لرصد التطور في أنظمة المعلومات الانتمائية. وضمن هذا الإطار، شارك الصندوق في بعثة مشتركة مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية في عام 2013، قدمت فيها البعثة خطة عمل لتطوير هذه النظم في موريتانيا. وبالتالي، وصل عدد الدول المستفيدة من هذه المبادرة إلى 12 دولة عربية.

كذلك استمر الصندوق بتقديم المشورة الفنية على صعيد "مبادرة تطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية" التي تهدف إلى توفير المشورة الفنية للدول العربية على صعيد تطوير قطاع التمويل العقاري، ابتداءً بالمساعدة على تطوير التشريعات والبنية التحتية والمؤسسية اللازمة لهذا القطاع وصولاً إلى تطوير الأدوات والأسواق الثانوية للرهنات العقارية. فقد شارك الصندوق في البعثة المشتركة مع البنك الدولي إلى المملكة المغربية، وإلى الجمهورية التونسية في عام 2013. وقد تركز عمل البعثتين على المساعدة في وضع خطة وبرنامج عمل لتحسين الوصول لخدمات التمويل العقاري من قبل الفئات الأقل دخلاً.

من جانب آخر، وفي إطار حرصه على نشر الوعي حول القضايا والمستجدات الاقتصادية والمالية، فقد نظم الصندوق خلال عام 2013 عدداً من ورشات العمل والمؤتمرات المخصصة لكبار المسؤولين بغية دعم جهود صانعي السياسات الاقتصادية وتعزيز فرص تبادل الخبرات والتجارب فيما بينهم.

وفي هذا الإطار، نظم الصندوق بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية "المؤتمر السنوي حول تعزيز فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية". وقد تم عقد المؤتمر في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في مايو 2013. وشارك فيه عدد من كبار المسؤولين والمدراء المعنيين بقضايا تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة لدى وزارات المالية والمصارف المركزية والمؤسسات المالية في الدول العربية والجهات ذات العلاقة من القطاع الخاص. وقد ناقش المؤتمر التجارب الدولية في مجال تطوير الممارسات المصرفية المرتبطة بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطرق إلى آفاق وتحديات تطوير هذه الممارسات في الدول العربية.

ومن جانب آخر، نظم الصندوق، خلال عام 2013، "الاجتماع عالي المستوى التاسع حول تقوية الرقابة على القطاع المالي والمستجدات في التشريعات الرقابية في الدول العربية" بالمشاركة مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وبالتعاون مع معهد التمويل الدولي. وشارك في هذا الاجتماع عدد من كبار المسؤولين من محافظين ونواب محافظين ومدراء إدارات الرقابة المصرفية من سبعة عشرة مصرف مركزي عربي، وكذلك مسؤولين ومدراء من مؤسسات مالية ومصرفية عالمية وعربية في المنطقة، إلى جانب مسؤولين من بنك التسويات الدولية، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، والبنك المركزي الأوروبي، ومعهد الدراسات المصرفية حول السياسات الأوروبية، وهيئة دبي للخدمات المالية وهيئة الرقابة المالية السويسرية. وناقش هذا الاجتماع الأولويات الحالية في تطوير التشريعات والرقابة في القطاع المالي، والسياسات المطلوبة لتعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية.

وفي السياق نفسه، نظم الصندوق "المنتدى الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، وذلك بالتعاون مع المجموعة الدولية لمساعدة الفقراء، والوكالة الألمانية للتنمية والبنك الدولي. وشارك فيه عدد من كبار المسؤولين والمدراء المعنيين بقضايا الشمول المالي لدى وزارات المالية والمصارف المركزية في

الدول العربية، وعدد من الخبراء المتخصصين في المؤسسات المالية والبرامج الإقليمية المعنية بدعم الشمول المالي في الدول العربية. وناقش هذا المنتدى أوضاع الدول العربية على صعيد الشمول المالي واحتياجات تطوير الاستراتيجيات الوطنية المناسبة، والتجارب الدولية والإقليمية في هذا الشأن. كما تطرق إلى العلاقة بين الاستقرار المالي وتسهيل الوصول للخدمات المالية، والدور الذي يمكن أن تلعبه السلطات الإشرافية في هذا الصدد، إلى جانب قضايا حماية المستهلك أو العميل في الخدمات المالية.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

استمر الصندوق خلال عام 2013 في جهوده الرامية لتعزيز دور أسواق المال العربية وتوفير المعلومات حول هذه الأسواق. وفي هذا الصدد، واصل الصندوق نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية السنة عشر بموقعه على شبكة الانترنت، والتي تتضمن المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وأداء مؤشرات الصندوق لكل دولة على حدة، وبيانات عن أحجام وقيم التداول، وبيانات عن حجم الأسواق المالية العربية.

كما واصل الصندوق إصدار **النشرات الفصلية** حول الأسواق المالية العربية ليصل عددها إلى واحد وسبعون عدداً منذ البدء في إصدارها. وتتناول هذه النشرات الفصلية أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، وأهم التطورات التشريعية والتنظيمية إلى جانب تحليل أداء أسواق الأوراق المالية ونشاطها. وفي هذا السياق، استمرت عملية تطوير هذه النشرات لتصبح شاملة للعديد من البيانات الاقتصادية والمالية التي تؤثر على أداء هذه الأسواق مثل معلومات عن أسواق الإصدارات الأولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي وأسواق السندات والصكوك. وقد أظهرت النشرات التي أصدرها الصندوق خلال عام 2013، استمرار الأداء الجيد الذي تحققه الأسواق المالية العربية. وقد بينت هذه النشرات أن القيمة السوقية للبورصات العربية سجلت ارتفاعاً كبيراً خلال عام 2013 لتصل إلى نحو 1,138.2 مليار دولار وهي أعلى قيمة سوقية للأسواق المالية منذ عام 2007، عندما بلغت هذه القيمة حينها 1,330 مليار دولار، ولتكسب بذلك الأسواق العربية نحو 197 مليار دولار في عام 2013.

وفي هذا السياق، أعد الصندوق **تقريراً موجزاً عن أداء أسواق المال العربية**، يلقي الضوء على أهم الأحداث والمستجدات في الأسواق المالية العربية خلال العام. وقدم التقرير في هذا الإطار، تحليلاً لأداء البورصات العربية وأسواق الإصدارات الأولية وأسواق السندات والصكوك وتدفقات الاستثمار الأجنبي ونشاط صناديق الاستثمار وتطور عمليات الاستحواذ والاندماج، إلى جانب استعراض لأهم التطورات التشريعية والرقابية.

ومن جانب آخر، واصل الصندوق تقديم المشورة الفنية المتعلقة بتطوير أسواق السندات المحلية من خلال مبادرة "تطوير أسواق أدوات الدين في الدول العربية" التي أطلقها الصندوق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وذلك بالتوازي مع محور تطوير أسواق المال المحلية في إطار شراكة دوفيل. ففي هذا الإطار، شارك الصندوق في البعثة الدولية المشتركة إلى المملكة المغربية خلال عام 2013، بمشاركة خبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الإفريقي للتنمية. وقد قدمت البعثة تقريراً يتضمن خطة العمل والتوصيات لتطوير أسواق التمويل المحلية في المغرب.

ومن جهة أخرى، فقد شارك الصندوق في اجتماعات المؤتمر السنوي الخامس لهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية والذي كان تحت عنوان "أسواق رأس المال من دولة الامارات - محرك مهم لنمو الاقتصاد"، والذي عقد في مدينة دبي يوم 11 أبريل 2013.

نشاط التدريب

تضمن نشاط معهد السياسات الاقتصادية في عام 2013 عقد دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول "تحليل الاسواق المالية"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 27 يناير – 7 فبراير 2013. تناولت الدورة القضايا المتعلقة بدور ووظائف الأسواق المالية، وكيفية تسعير الأوراق المالية وتحليل محفظة الأصول ووسائل التمويل للشركات.

كما نظم المعهد دورة بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية حول "مخاطر السيولة والرقابة عليها"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 12 – 14 فبراير 2013. هدفت هذه الدورة إلى إطلاع المشاركين على الاسس الواجب اتباعها لإدارة السيولة والرقابة عليها لدى المصارف. كما تم استعراض أثر الازمة المالية العالمية والتطورات التي حدثت على أسلوب إدارة السيولة لدى المصارف.

وعقد المعهد دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول "إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 3 – 14 مارس 2013. هدفت هذه الدورة إلى تعميق فهم المشاركين لقضايا سياسة المالية العامة وانعكاساتها على إدارة الاقتصاد الكلي. وغطت الدورة العلاقات المتبادلة بين متغيرات المالية العامة والمجملات الاقتصادية الكلية، والجوانب الرئيسية لتصميم وتطبيق سياسة المالية العامة باعتبارها وسيلة لتحقيق الاستقرار الكلي والنمو.

كما قام المعهد أيضاً بتنظيم دورة بالتعاون مع البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول "تحليل مخاطر الائتمان"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 24 – 28 مارس 2013. وقد ناقشت هذه الدورة مبادئ التحليل المتعلقة بالائتمان وأسس الرقابة المرتبطة به ضمن موضوع تقييم نوعية الموجودات. وتم تدريب المشاركين على مبادئ التحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وأسس تصنيف القروض من خلال دراسة الحالة (Case Study).

ونظم المعهد دورة حول "إحصاءات مالية الحكومة" لموظفي وزارة المالية في المملكة العربية السعودية في مدينة أبوظبي خلال الفترة 14 – 25 أبريل 2013. استندت الدورة بشكل عام إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي يقدم منهجية لإعداد إحصاءات مالية الحكومة تتوافق مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

كذلك نظم المعهد دورة حول "الزراعة" بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في مدينة أبوظبي خلال الفترة 30 أبريل – 2 مايو 2013. ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الاقتصادات خاصة

النامية منها في ضوء أهميته فيما يتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية وتوفير الأمن الغذائي وفرص العمل المنتج وكذلك من حيث توفيره المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية. وبالنسبة للدول العربية، يوفر القطاع الزراعي فرص عمل تتجاوز أهميته الاقتصادية، حيث بلغت نسبة العاملين بالزراعة 23.3 في المائة من القوى العاملة الكلية في الدول العربية في عام 2010.

وعقد المعهد أيضاً دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول "التنبؤ بالاقتصاد الكلي"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 5 - 16 مايو 2013. هدفت هذه الدورة إلى رفع كفاءات المشاركين في التنبؤ بالمتغيرات وإعداد نماذج الاقتصاد الكلي من خلال تطبيق أساليب الاقتصاد والقياس الحديثة.

ونظم المعهد دورة بالتعاون مع بنك انجلترا المركزي حول "إدارة الاقتصاد الكلي والعمليات النقدية"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 2 - 6 يونيو 2013. هدفت هذه الدورة إلى إطلاع المشاركين على الاطر الجديدة في إدارة الاقتصاد الكلي في ضوء التغيرات التي أظهرتها الازمة المالية العالمية. وفي هذا الاطار، تم إلقاء الضوء على الاساليب الجديدة في تطوير السياسة الرقابية الهادفة إلى التقليل من المخاطر النظامية وكيفية اتباع سياسات نقدية تهدف إلى الاستقرار المالي.

كذلك عقد المعهد دورة حول "سياسات العمالة" بالتعاون مع البنك الدولي في مدينة أبوظبي خلال الفترة 16 - 20 يونيو 2013. هدفت هذه الدورة إلى استكشاف التحديات التي تواجه خلق فرص العمل في المنطقة العربية. وركزت الدورة على قوى العرض والطلب بهذا الخصوص وعلى تجارب بعض دول المنطقة.

وعقد المعهد دورة حول "التجارة والتنمية" بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في مدينة أبوظبي خلال الفترة 9 - 12 سبتمبر 2013. وقد ناقشت الدورة قضايا التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية، سواء في إطار عملها المعتاد أو في سياق المفاوضات المتعلقة بأجندة الدوحة للتنمية.

كما نظم المعهد دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول "إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 15 - 26 سبتمبر 2013. هدفت هذه الدورة إلى إلقاء الضوء على معضلات السياسات التي تواجه السلطات في البلدان النامية وبلدان اقتصادات الاسواق الناشئة، كما تم بحث الخيارات المتاحة أمام صانعي السياسات في هذا المجال، مع توجيه اهتمام خاص إلى كيفية تفاعل قضايا القطاع المالي مع إدارة الاقتصاد الكلي.

وعقد المعهد دورة حول "اتفاقية مراعاة معايير الصحة الحيوانية والنباتية" بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في مدينة أبوظبي خلال الفترة 4 - 7 نوفمبر 2013. غطت معاهدة أو اتفاقية مراعاة قضايا الصحة

الحيوانية والنباتية القواعد الاساسية المتعلقة بالحفاظ على سلامة الحيوان والنبات. وحسب تلك المعاهدة، يمكن للدول أن تستخدم معايير أكثر صرامة إذا كانت تهدف إلى حماية الصحة شريطة أن تكون مبررة على أساس علمي. كما نصت المعاهدة على وجوب ابتعاد الدول عن استخدام تلك المعايير بشكل عشوائي وانتقائي.

كما عقد المعهد دورة بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية حول "الرقابة المصرفية باستخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 19 - 21 نوفمبر 2013. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على أساليب وأسس الرقابة على المصارف باستخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية في ضوء المخاطر النظامية التي تهدد سلامة واستقرار النظام المالي ككل.

ونظم المعهد أيضاً دورة بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية حول "إدارة الاحتياطيات الأجنبية"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 25 - 28 نوفمبر 2013. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على أسس إدارة الاحتياطيات الأجنبية وعلى آخر المستجدات حول هذا الموضوع وخصوصاً آثار الأزمة المالية العالمية على نهج إدارة هذه الاحتياطيات. كما هدفت الدورة إلى تعميق فهم المشاركين بموضوع إدارة المخاطر وحيثيات القرار الاستثماري وأسس واستراتيجيات تنويع الاستثمار.

وأخيراً، عقد المعهد دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول "الإحصاءات النقدية والمالية"، في مدينة أبوظبي خلال الفترة 8 - 19 ديسمبر 2013. هدفت هذه الدورة إلى مساعدة المشاركين على كيفية تجميع البيانات النقدية والمالية حسب أفضل الممارسات الدولية. واستندت مواد الدورة إلى دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، ودليل تجميع البيانات، ضمن إطار نظام الحسابات القومية.

أمانة مجلسي محافظي المصارف المركزية ووزراء المالية العرب

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. كذلك يتولى الصندوق الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية المكونة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية، والأمانة الفنية أيضاً للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية المكونة من المدراء المعنيين بهذه الأنظمة لدى المصارف المركزية بالدول العربية، حيث تنبثق هاتان اللجنتان عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وضمن هذا الإطار، واصل الصندوق خلال عام 2013 قيامه بمسؤولياته في إعداد الدراسات والأوراق والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس ومكتبه الدائم ولجانه الفنية والتحضير لاجتماعات هذا المجلس واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه.

فقد قام الصندوق بالإعداد لاجتماع الدورة السابعة والثلاثين للمجلس والذي عقد في مدينة أبوظبي في 29 سبتمبر 2013. وقد تضمن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات في مقدمتها تقرير أمانة المجلس والنسخة الأولية محدودة التداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013، وتقرير وتوصيات الاجتماع الثاني والعشرين للجنة الرقابة العربية المصرفية المتضمن لورقتي العمل اللتين أعدتهما اللجنة حول "حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية" و"مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية". كذلك تضمن الجدول مناقشة تقرير وتوصيات الاجتماع التاسع للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية متضمناً لورقتي العمل حول "قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية" و"أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني - تجارب الدول العربية".

كذلك استعرض المجلس خلال هذا الاجتماع الورقة المقدمة من سعادة محافظ سلطة النقد الفلسطينية حول "تجربة السلطة في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في ظروف غير اعتيادية". كما ناقش المجلس أيضاً، مسودة الخطاب العربي الموحد الذي تم تقديمه خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في واشنطن خلال شهر أكتوبر 2013.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد اعتمد خلال هذا الاجتماع توصية اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، حول مشروع إنشاء ترتيبات إقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، بشأن التعاقد مع شركة Booz & Co كشركة استشارية لإعداد دراسة شاملة حول جدوى المشروع. كما كلف الأمانة في الصندوق باستكمال التعاقد مع هذه الشركة نيابة عن المصارف المركزية العربية المشاركة والمساهمة في إعداد هذه الدراسة.

ومن جانب آخر، وفي إطار مسؤولياته كأمانة للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، نظم الصندوق الاجتماع السنوي التاسع للجنة الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال 20-21 مايو 2013. وقد ناقشت اللجنة في هذا الاجتماع، تقرير فريق العمل المنبثق عنها حول تنفيذ توصية المجلس بشأن "مشروع النظام

الإقليمي لمفاصة وتسوية المدفوعات العربية البنينة". كما ناقشت اللجنة كذلك مسودات ورقتي العمل حول "أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني" و"قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية"، و"التان جرى تقديمهما للاجتماع السنوي للمجلس المشار إليه أعلاه.

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة العربية للرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع السنوي الثالث والعشرين للجنة والذي عقد في أبوظبي خلال عام 2013. وقد ناقش هذا الاجتماع ثلاثة موضوعات، الأول حول التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً، والثاني حول متطلبات رأس المال الإضافية لمواجهة التقلبات في الدورات الاقتصادية، والثالث حول الرقابة على صيرفة الظل. واعتمدت اللجنة توصيات محددة حول هذه المواضيع. كما ناقشت اللجنة كذلك، تقرير أعدته الامانة حول دور الرقابة المصرفية في تعزيز الشمول المالي. كذلك استعرضت اللجنة في هذا الاجتماع، التطورات الحديثة في مجال التشريعات والرقابة المصرفية في الدول العربية خلال عام 2013.

وبالإضافة إلى ذلك، نظم الصندوق بصفته أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الاجتماع الأول لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. وكان المجلس قد أوصى بإنشاء هذا الفريق بغرض دفع أجندة الشمول المالي في المنطقة العربية وتبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية حول هذا الشأن. وقد ناقش الاجتماع الشروط المرجعية التي تنظم عمل الفريق وبرنامج العمل لعام 2014.

وأخيراً صدر عن أمانة المجلس خلال عام 2013، مجموعة من الكتيبات والمطبوعات اشتملت على الاوراق والدراسات التي تناولها المجلس خلال العام السابق. وقد تضمنت هذه المطبوعات، ورقة حول "توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية" وورقة حول "مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية"، الى جانب ورقة حول "نظم الدفع عبر الهاتف المحمول – الأبعاد والقواعد المطلوبة" وورقة حول "تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية" وورقة حول "قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية" وورقة حول "أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية" وورقة حول "حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية" وورقة حول "مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية" وورقة حول "التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي".

أمانة مجلس وزراء المالية العرب

يتولى الصندوق أمانة مجلس وزراء المالية العرب منذ إنشاء هذا المجلس ومباشرته لاجتماعاته السنوية في عام 2010. وضمن هذا الاطار، واصل الصندوق خلال عام 2013 قيامه بمسؤولياته في إعداد الاوراق والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس والتحضير لاجتماعاته.

وقد نظم الصندوق في عام 2013 اجتماع الدورة الاعتيادية الرابعة لمجلس وزراء المالية العرب، التي عقدت في مدينة دبي على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية. وقد ناقش المجلس التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية، واستمع لعرضين موجزين من صندوق النقد والبنك الدوليين حول هذه التطورات وأنشطة المؤسسات في الدول العربية.

كما تم استعراض مسودة الخطابات السنوية التي يرسلها المجلس إلى كل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، بشأن احتياجات ومتطلبات الدول العربية من هاتين المؤسسات. كما استمع المجلس لعرض موجز من معالي وزير المالية السعودي عن آخر التطورات في نشاط مجموعة العشرين وأوليياتها خلال عام 2013. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش المجلس مبادرة الاحصاءات العربية "عربستات" لتطوير النظم والقدرات الاحصائية في الدول العربية، حيث أكد على دعمه لهذه المبادرة.

كذلك قام الصندوق بصفته أمانة المجلس، بمتابعة إعداد الخطابات السنوية للمجلس التي أرسلت من قبل الرئيس الدوري معالي وزير مالية الجمهورية التونسية لكل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، وجرت مناقشتها في اجتماع السادة الوزراء العرب مع كل منهما، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في عام 2013.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

واصل الصندوق خلال عام 2013 جهوده الرامية إلى دعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

المنظمات العربية والإقليمية

في إطار سعيه لتطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعد على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك، استمر الصندوق بالعمل على إعداد وإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي يعد المرجع الأساسي الذي يغطي التطورات الاقتصادية في الدول العربية كمجموعة، ونموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو. وفي هذا الإطار، فقد قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير في نهاية يوليو 2013 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات، قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير وإصدارها قبل نهاية العام.

من جانب آخر، وفي إطار تعزيز التعاون والمشاركة مع المؤسسات العربية والإقليمية وحكومات الدول الأعضاء في الموضوعات ذات الصلة فقد شارك الصندوق في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العادية (24) والذي انعقد في العاصمة القطرية الدوحة خلال عام 2013. كذلك شارك الصندوق في أعمال المؤتمر الدولي حول "أثر انتقال العمالة في التنمية المستدامة" والذي نظمه وزارة العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة ومركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. كما شارك الصندوق أيضاً في عام 2013 في أعمال الاجتماع التنفيذي الإقليمي العربي للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة بلجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والذي انعقد في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وإضافة لذلك، قام الصندوق بالمشاركة في المؤتمر السنوي التاسع عشر للطاقة: "الوقود الأحفوري غير التقليدي: ثورة هيدروكربونية مقبلة؟" والذي قام بتنظيمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في مقر المركز بإمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وضمن نفس السياق، شارك الصندوق خلال عام 2013 في المؤتمر المصرفي الحادي عشر لدول مجلس التعاون الخليجي والذي نظمه مصرف الإمارات المركزي، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون

الخليجي، حول "دور القطاع المصرفي في دعم اقتصادات دول المجلس" في مدينة أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة. كما شارك الصندوق في أعمال "الملتقى العربي للاستثمار: فجوة جاذبية الاستثمار" والذي نظمه المعهد العربي للتخطيط والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت. وقام الصندوق بتقديم ورقة عمل بعنوان "دور الصناديق العربية في تمويل المشاريع الاستثمارية" خلال فعاليات "الملتقى الخامس عشر لمجتمع الأعمال العربي" والذي انعقد على هامش أعمال الملتقى العربي للاستثمار تحت عنوان "معوقات الاستثمار في الوطن العربي".

ومن جانب آخر، شارك الصندوق في اجتماع رؤساء مجموعة التنسيق للمؤسسات المالية العربية والإقليمية الذي عقد بالكويت خلال شهر مارس 2013. وقد تناول الاجتماع عدد من الموضوعات من أهمها مشروع بوابة التنمية العربية. كما شارك الصندوق في أعمال الاجتماع نصف السنوي لمدراء عمليات مجموعة التنسيق، والذي تم عقده بمدينة الكويت خلال شهر أبريل 2013.

كذلك حضر الصندوق بصفة مراقب في الاجتماعين النصف سنويين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، والذي عقد الأول في الفترة من 28 أبريل إلى 2 مايو 2013، في مدينة الخرطوم - السودان، والثاني في مدينة المنامة في مملكة البحرين خلال الفترة 26-28 نوفمبر 2013.

كما شارك الصندوق أيضاً بالمنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي والذي عقد في دولة الكويت، بتنظيم من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، خلال الفترة 11-12 نوفمبر الماضي 2013، وفي القمة العربية الإفريقية الثالثة والتي عقدت في الكويت أيضاً في الفترة 19-20 نوفمبر 2013.

وأخيراً شارك الصندوق في المؤتمر المصرفي الحادي عشر لدول مجلس التعاون الخليجي، حول "دور القطاع المصرفي في دعم اقتصادات دول المجلس" والذي عقد في مدينة أبوظبي خلال يومي 4-5 نوفمبر 2013. كما شارك أيضاً في الملتقى المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط والذي نظمه اتحاد مصارف الإمارات في مدينة دبي في 21 نوفمبر 2013.

التعاون مع المنظمات الدولية

واصل الصندوق خلال عام 2013 سعيه لتعزيز سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الاهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتمكنه من تحقيق أهدافه، حيث يأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين. وفي هذا السياق، شارك الصندوق في اجتماعات صندوق

النقد والبنك الدوليين التي عقدت في واشنطن خلال الفترة 20-22 أبريل 2013. كما شارك الصندوق في مجموعة الفعاليات التي عقدت على هامش هذه الاجتماعات، منها اجتماعات مجموعة الأربع والعشرين، واجتماع محافظي الدول العربية مع مدير عام صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الاجتماع الوزاري لمبادرة دوفيل للشراكة من أجل التنمية، حيث تم مناقشة تطوير برامج وأنشطة هذه المبادرة. كذلك جرت مشاورات خلال هذه الاجتماعات مع إدارة المجموعة المرتبطة بالبنك الدولي والمعنية بقضايا الشمول المالي.

وشارك الصندوق كذلك في فعاليات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في واشنطن خلال شهر أكتوبر 2013. وقد تضمن ذلك حضور اجتماعات لجنة التنمية واجتماعات مجموعة الأربع والعشرين. كما شارك في الاجتماعات الوزارية للمجموعة العربية مع كل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، إلى جانب المشاركة في الاجتماع الوزاري لمبادرة دوفيل للشراكة من أجل التنمية. كذلك عقد وفد الصندوق اجتماعات عديدة مع مختلف إدارات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمناقشة الأنشطة والمبادرات المشتركة مع هذه المؤسسات.

كذلك شارك الصندوق في مؤتمر "شراكة دوفيل للاستثمار" الذي نظمته وزارة الخارجية البريطانية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. وقد ركز المؤتمر على قضايا تشجيع فرص الاستثمار في الدول العربية التي تشهد تحولات سياسية. كما شارك الصندوق في الاجتماع الجانبي الذي عقد على هامش هذا المؤتمر، حول محور تطوير القطاع المالي في إطار هذه المبادرة.

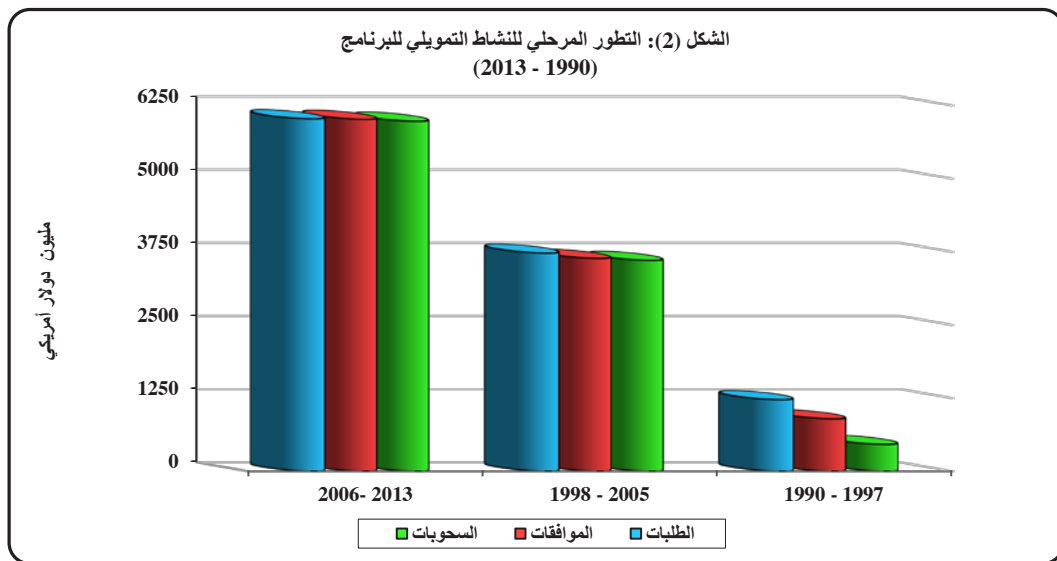
ومن جانب آخر، واصل الصندوق توسيع نطاق تعاونه مع المؤسسات المالية والتنموية الدولية. ففي هذا السياق، تم التوصل إلى إطار للتعاون المشترك مع الوكالة اليابانية للتنمية الدولية (JICA) وذلك بغرض تعزيز التعاون في مجال الدعم الفني وبناء القدرات. كذلك تم التفاهم على إطار للتعاون المشترك مع وكالة التنمية الألمانية (GIZ)، للتعاون في مجال الدعم الفني في القطاع المالي.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

أنشئ برنامج تمويل التجارة العربية، وهو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، في عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. ويبلغ رأس المال المصرح به للبرنامج مليار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة اسمية تبلغ 5 ألف دولار أمريكي للسهم الواحد، وذلك بعد زيادته بموجب قرار الجمعية العمومية رقم (2013/7) بتاريخ 30 يونيو 2013. ويساهم في رأس المال البرنامج 50 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية.

ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

وتساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج وقد وصل عددها كما في نهاية العام 2013 إلى 204 وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. وبلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه 10.97 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 14.12 مليار دولار أمريكي، حيث وافق البرنامج على تمويل 10.54 مليار دولار أمريكي منها. وقد بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 10.04 مليار دولار أمريكي. ويوضح الشكل (2) التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1990 وحتى نهاية العام 2013.



أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع 32 نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية تقريباً. وتتوفر من خلال موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان atfp.org.ae، معلومات عن جميع الاقطار العربية وتجارته.

وحرصاً منه على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. ولقد نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، سبعة عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب للقطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيماوية والأثاث والبناء والتشييد.

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2013 إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات التي يهدف من خلالها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. وقد قام الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر لعام 2013 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف.

نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية

أصدر الصندوق العدد 33 من نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لعام 2013. وتغطي هذه النشرة مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، والتي اعتمد في إعدادها على المصادر الوطنية بصورة أساسية، بالإضافة إلى بعض المصادر الإقليمية والدولية. وتتضمن هذه النشرة فصولاً في مجالات الحسابات القومية وأسعار الصرف والنقد والائتمان والتجارة الخارجية وموازن المدفوعات والمالية العامة، بالإضافة إلى فصل حول الإحصاءات المجمعّة يعرض مختلف التطورات في القطاعات الاقتصادية للدول العربية كمجموعة وفرادى.

نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية

من جانب آخر أصدر الصندوق العدد الثاني من نشرة "إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية" في عام 2013. وتغطي هذه النشرة بيانات التجارة الإجمالية والبيئية ومؤشرات تنافسية التجارة التي تقيس أهمية السلع ونسبتها في الأسواق العالمية كمؤشر الميزة النسبية وحصتها في الصادرات الإجمالية للدولة، ونسبة الصادرات السلعية البيئية فرادى في إجمالي صادراتها السلعية على الصعيد العالمي.

البحوث والدراسات

اشتملت البحوث والدراسات خلال عام 2013 على إعداد وإصدار الأوراق التالية:

"الاستقرار الاقتصادي وتطوير النظام المالي العربي: تقرير متابعة"، تم إعداد هذا التقرير في إطار التوصيات المنبثقة عن مجلس وزراء المالية العرب الذي انعقد بمدينة مراكش بالمملكة المغربية في عام 2012 بضرورة قيام المؤسسات المالية العربية المعنية بإعداد تقارير متابعة حول المحاور الرئيسية المتضمنة بمبادرة دولة الإمارات لدعم الاستقرار الاقتصادي وتطوير النظام المالي العربي ودور كل منها. وقد غطى هذا التقرير تحليل التطورات الاقتصادية والمالية في الدول العربية. وتناول التقرير أيضاً جهود صندوق النقد العربي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم القطاع المالي في الدول العربية بالإضافة إلى أهم إنجازات الصندوق على صعيد تمويل التجارة والدعم الفني لخدمات التجارة. وقد تم تقديم التقرير خلال اجتماع مجلس وزراء المالية العرب والذي انعقد خلال شهر أبريل 2013 في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

"ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)"، تناولت هذه الدراسة بالتحليل ديناميكية التضخم في الدول العربية خلال الفترة (1980-2011)، بهدف الوقوف على محددات التضخم في الأجلين القصير والطويل ومدى قدرة الاقتصادات العربية على استعادة التوازن حال وقوع أية صدمة تضخمية.

"لمحة عن أداء اقتصادات بعض الدول العربية التي تمر بتحويلات سياسية والدول العربية المتأثرة تلك التحويلات"، تقدم هذه الورقة نظرة مختصرة عن تطورات الأداء الاقتصادي لبعض الدول العربية التي تمر بمرحلة تحولات سياسية وبعض الدول العربية الأخرى التي تأثرت سلباً بتلك التحويلات (مصر وتونس واليمن والأردن والمغرب)، وذلك على صعيد النمو الاقتصادي واتجاهات التضخم والمالية العامة والتطورات على صعيد السياسة النقدية والقطاع الخارجي بهدف إلقاء الضوء على حجم الاختلالات الداخلية والخارجية التي تواجهها هذه الدول.

"المبادئ الجديدة للمؤسسات ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية العربية"، تطرقت هذه الورقة إلى الإطار الرقابي العالمي الذي أعدته لجنة بازل للحد من المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية عالمياً Global Systemically Important Banks G-SIFIs والذي أقرته مجموعة العشرين نهاية عام 2011. وفي هذا الإطار، تطرقت الورقة إلى ما استتبع ذلك من مجهودات دولية لإقرار إطار مماثل للتعامل مع مخاطر المؤسسات المالية ذات المخاطر النظامية محلياً Domestically Systemically Important Banks D-SIFIs، وقامت بعرض تجارب بعض السلطات الرقابية العالمية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية المحلية، وتطرقت لاحتياجات تطبيق هذه المبادئ في الدول العربية، ومسؤوليات المصارف المركزية في هذا الشأن. وقد قُدمت هذه الورقة خلال اجتماع فريق العمل للجنة العربية للرقابة المصرفية الذي انعقد في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر 2013.

"متطلبات رأس المال الإضافية للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان Counter Cyclical Capital Buffer"، تهتم هذه الورقة بعرض المبادئ الأساسية العالمية الخاصة بمتطلب رأس المال الإضافي لمواجهة مخاطر دورات الأعمال ومنح الائتمان في إطار التعديلات الرقابية المتضمنة بمتطلبات بازل III. تناولت الورقة احتياجات تطبيق مطلب رأس المال الإضافي في الدول العربية ودور ومسؤوليات المصارف المركزية في هذا الشأن. وقد قدمت هذه الورقة خلال اجتماع فريق العمل للجنة العربية للرقابة المصرفية الذي انعقد في مدينة أبوظبي في نوفمبر 2013.

"دور الصناديق العربية في تمويل المشاريع الاستثمارية"، تناولت هذه الورقة الصور والأشكال المختلفة للتمويل، ودور المؤسسات والصناديق التمويلية والتنمية العربية في دعم اقتصادات الدول الأعضاء وتمويل التنمية الاقتصادية سواء على صعيد تمويل الحكومات أو تمويل القطاع الخاص بالإضافة إلى دور صندوق النقد العربي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية. وقد قُدمت هذه الورقة خلال فعاليات "الملتقى الخامس عشر لمجتمع الأعمال العربي" والذي انعقد على هامش أعمال الملتقى العربي للاستثمار في دولة الكويت تحت عنوان "معوقات الاستثمار في الوطن العربي" في ديسمبر 2013.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استناداً إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

وتعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2013، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما يلي ملخص بأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة :

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملاً بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. وقد أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية على أن لا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة لاتفاقية تأسيسه.

كما أقر مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة العاشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منهما 50 ألف دينار عربي حسابي. وقد وافق مجلس محافظي الصندوق بموجب قراره رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600,000 ألف دينار عربي حسابي ليصبح 1,200,000 ألف دينار عربي حسابي، كما أقرّ ائكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300,000 ألف دينار عربي حسابي وارتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900,000 ألف دينار عربي حسابي. وتضمن القرار أيضاً تسديد نصف الاككتتاب البالغ 149,010 ألف دينار عربي حسابي بالتحويل من الاحتياطي العام، والنصف المتبقي 149,010 ألف دينار عربي حسابي بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، واستمرار مراعاة حالة فلسطين التي تم تأجيل المطالبة بتسديد حصتها في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

وبهذا بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 745,545 ألف دينار عربي حسابي في نهاية سنة 2013 (2012: 596,040 ألف دينار عربي حسابي). أما الجزء غير المدفوع والبالغ 154,455 ألف دينار عربي حسابي في نهاية 2013 (2012: 3,960 ألف دينار عربي حسابي) فيمثل الزيادة في رأس المال المنصوص على سدادها بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء خلال الفترة 2014 – 2018 بالإضافة إلى حصة فلسطين المؤجلة.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2013 ما مجموعه 292,404 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 416,549 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012. وتمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2013 حوالي 39 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت تمثل نسبة 70 في المائة في نهاية عام 2012. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى رسملة مبلغ 149,010 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام بناءً على قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013. وتتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 143,383 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2013، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي 272,110 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012.

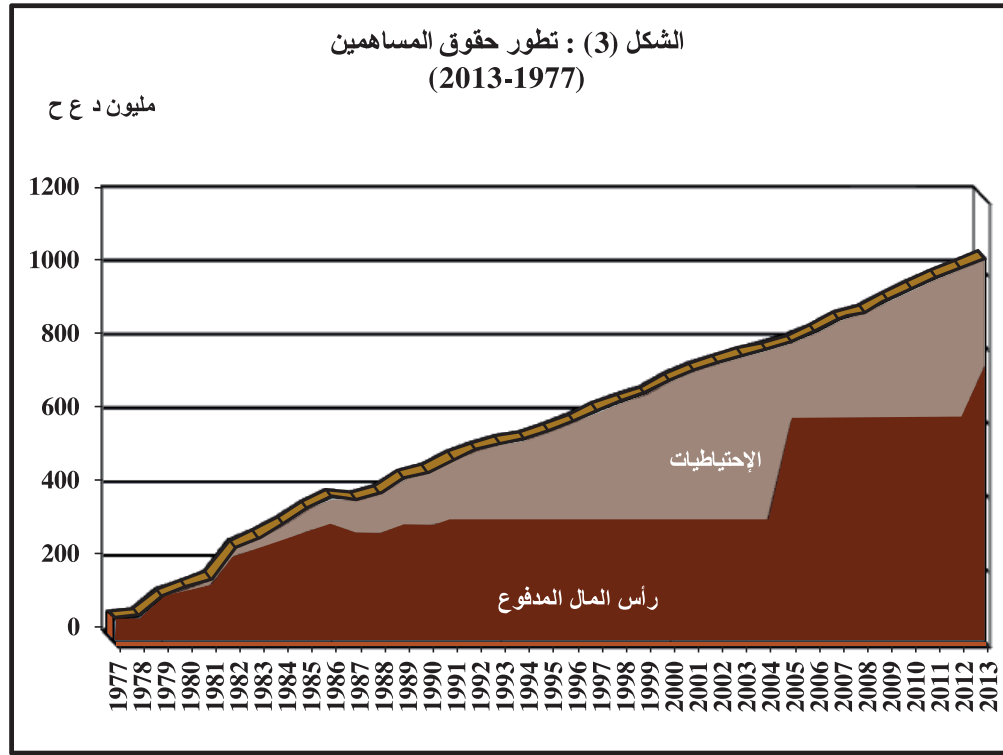
احتياطي الطوارئ: تم تكوينه بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 150,000 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2013، بينما كان رصيده في نهاية عام 2012 يبلغ 145,000 ألف دينار عربي حسابي.

احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده المدين (979) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013 مقارنة برصيد مدين قدره (561) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 1,037,949 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013 مقارنة بمبلغ 1,012,589 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012، أي

بزيادة مقدارها 25,360 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 2.5 في المائة. ويوضح الشكل (3) أدناه تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2013:



أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال وإحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 88,821 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2013 بالمقارنة مع 77,431 دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، وبزيادة قدرها 11,390 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 14.71 في المائة. وتعود الزيادة في معظمها إلى الزيادة في رأس المال المدفوع تنفيذاً لقرار الجمعية العمومية للبرنامج رقم (7) لسنة 2013 وإلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي كما في نهاية كل من عام 2013 وعام 2012.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 1,126,770 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013 مقارنة مع 1,090,020 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012. وقد توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2013، مبلغ 466,096 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 440,605 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012. وقد بلغ التزام الصندوق من القروض 541,148 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2013، حيث تمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 75,052 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2013.

خطوط الائتمان

تعقد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي ومن خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. وقد بلغ رصيد سحبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2013 مبلغ 131,560 ألف دينار عربي حسابي (608 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 126,947 ألف دينار عربي حسابي (586 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2012.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وبما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقومة بالدينار العربي الحسابي. وتبلغ الودائع بالعملة الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2013 و 2012.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 2002، حيث وافق المجلس على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (6.3 مليون دينار عربي حسابي).

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحا منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 604,880 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2013، بينما بلغت قيمتها 623,775 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2012.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 28,071 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 27,873 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. ويتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 34,483 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، مقارنة بمبلغ 33,621 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 5,334 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، مقارنة بمبلغ 4,976 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. وتتضمن بنود الإنفاق برامج المعونة الفنية والمساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC.

وقد بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدمة للدول العربية الأعضاء خلال عام 2013 ما مجموعه 348 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 276 ألف دينار عربي حسابي لعام 2012. كما بلغت قيمة المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC 430 ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2013 مقارنة بمبلغ 235 ألف دينار عربي حسابي لعام 2012.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. ويتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظه العملات. وتوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة وبما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. هذا ويبين الجدول أدناه أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية سنة 2013 ونهاية سنة 2012 وكذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 01 يناير 2013.

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	31 ديسمبر 2013	31 ديسمبر 2012	01 يناير 2013	31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013
دولار أمريكي	%42.83	%42.93	%42.85	1.538	1.541
يورو	%37.79	%36.27	%36.39	1.166	1.119
جنيه إسترليني	%11.90	%11.67	%11.74	0.951	0.933
ين ياباني	%7.48	%9.13	%9.02	132.506	161.764
	%100.00	%100.00	%100.00		

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقد العربي
البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

صندوق النقد العربي

البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

صفحة	المحتويات
1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
2	المركز المالي الموحد
3	بيان الدخل الموحد
4	البيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
5	بيان التدفقات النقدية الموحد
20 - 6	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

هاتف: +٩٧١ ٢ ٤١٧ ٤٤٠٠
فاكس: +٩٧١ ٢ ٦٢٧ ٣٣٨٣
abudhabi@ae.ey.com
ey.com/mena

إرنست ويونغ
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ٢٧، نيشن تاور ٢
كورنيش أبوظبي
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

EY
بني عالمياً
أفضل للعمل

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين صندوق النقد العربي

التقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة على الصفحات من ٢ إلى ٢٠ لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ولبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣، وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية الذي ترى الإدارة أنه ضروري لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إيداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إيداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية الموحدة.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٣ وعن أداءهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير القوانين والأحكام الأخرى

إننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا، وأن الصندوق يحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القوانين المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجهه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي وأن الصندوق يلتزم ببند التأسيس ذات الصلة.

إرنست ويونغ
٢٧ فبراير (شباط) ٢٠١٤
أبوظبي

صندوق النقد العربي

المركز المالي الموحد
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	إيضاح	
			الموجودات
440,605	466,096	3	قروض للدول الأعضاء
126,947	131,560	4	خطوط الائتمان
5,336	5,336	5	ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء
1,421,224	1,579,623		ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب
1,414,411	1,728,161	6	محفظة الاستثمارات المالية
42,199	23,828	7	حسابات مدينة وموجودات أخرى
<u>3,450,722</u>	<u>3,934,604</u>		إجمالي الموجودات
			حقوق المساهمين والمطلوبات
			حقوق المساهمين
600,000	900,000		رأس المال المكتتب به
596,040	745,545	8	رأس المال المدفوع
416,549	292,404	9	الاحتياطيات
<u>1,012,589</u>	<u>1,037,949</u>		إجمالي حقوق المساهمين
77,431	88,821	10	حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
			المطلوبات
2,211,860	2,702,904	11	ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية
148,842	104,930	12	حسابات دائنة ومطلوبات أخرى
<u>2,360,702</u>	<u>2,807,834</u>		إجمالي المطلوبات
<u>3,450,722</u>	<u>3,934,604</u>		إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات

جاسم المناعي

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 27 فبراير (شباط) 2014. تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	ايضاح	
			الدخل
13,842	11,799		فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء
1,915	1,591		فوائد ورسوم على خطوط الائتمان
14,575	18,794	13	إيرادات الاستثمارات المالية
14,366	10,456		فوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب
312	363		إيرادات أخرى
<u>45,010</u>	<u>43,003</u>		
(11,389)	(8,520)		فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية
<u>33,621</u>	<u>34,483</u>		
			الإتفاق
4,465	4,556	14	مصرفات إدارية وعمومية
276	348	15	نفقات معونة فنية
235	430	16	مساهمة في مبادرة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)
<u>4,976</u>	<u>5,334</u>		
28,645	29,149		صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
(772)	(1,078)		حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
<u>27,873</u>	<u>28,071</u>		صافي الدخل

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

البيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

المجموع	احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	احتياطي طوارئ	احتياطي عام	رأس المال المدفوع	إيضاح
ألف دينار عربي حسابي					
2012					
الدخل الشامل					
27,873	-	-	27,873	-	صافي الدخل لسنة 2012
					التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة
1,732	1,732	-	-	-	
29,605	1,732	-	27,873	-	صافي الدخل الشامل
التغير في حقوق المساهمين					
986,098	(2,293)	140,000	252,351	596,040	الرصيد في 1 يناير 2012
-	-	5,000	(5,000)	-	المحول إلى احتياطي الطوارئ
(3,114)	-	-	(3,114)	-	تخصيص (عاشر) لدعم الشعب الفلسطيني
1,012,589	(561)	145,000	272,110	596,040	الرصيد في 31 ديسمبر 2012
2013					
الدخل الشامل					
28,071	-	-	28,071	-	صافي الدخل لسنة 2013
					التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة
(418)	(418)	-	-	-	
27,653	(418)	-	28,071	-	صافي الدخل الشامل
التغير في حقوق المساهمين					
1,012,589	(561)	145,000	272,110	596,040	الرصيد في 1 يناير 2013
-	-	-	(149,010)	149,010	8 المرسل من الاحتياطي لزيادة رأس المال
495	-	-	-	495	المساهمات المستلمة نقداً لزيادة رأس المال
-	-	5,000	(5,000)	-	المحول إلى احتياطي الطوارئ
(2,788)	-	-	(2,788)	-	تخصيص (حادي عشر) لدعم الشعب الفلسطيني
1,037,949	(979)	150,000	143,383	745,545	الرصيد في 31 ديسمبر 2013

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	إيضاح
27,873	28,071	أنشطة العمليات صافي الدخل للسنة معدلاً بما يلي:
87	89	استهلاك الموجودات الثابتة
987	11,390	التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
28,947	39,550	
(99,495)	(121,733)	سحوبات القروض
75,009	96,242	تسديدات القروض
(24,147)	(4,613)	التغير في خطوط الائتمان
(20,791)	18,341	التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى
55,806	(44,498)	التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى
26,468	(10,784)	التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية
25,989	491,044	التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية
67,786	463,549	صافي النقد من أنشطة العمليات
		أنشطة الاستثمار
(117)	(59)	تكاليف شراء الموجودات الثابتة
11,375	8,802	التغير في الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة
(72,782)	(115,907)	التغير في السندات والأوراق المالية - متاحة للبيع
(17,856)	(207,063)	التغير في السندات والأوراق المالية - حتى تاريخ الاستحقاق
(79,380)	(314,227)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
-	495	مساهمات مستلمة لزيادة رأس المال
(2,164)	(2,202)	تخصيصات مدفوعة لدعم الشعب الفلسطيني
(2,164)	(1,707)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(13,758)	147,615	صافي الزيادة (النقص) في النقد والبنود المعادلة للنقد
1,409,571	1,395,813	النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة
1,395,813	1,543,428	النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977، وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ويضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الأجلة للعملة الأجنبية، ومحفظلة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة والتي تقيم وفقاً للقيمة العادلة. بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. وترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. وتخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. ولقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، مع تبني معايير التقارير المالية الدولية الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من 01 كانون الأول 2009 والتي تتطلب إضافة "بيان الدخل الشامل" وإفصاحات إضافية عن تقييم الأدوات المالية حسب تصنيفها، ولم ينجم عنها أي تأثير على نتائج الصندوق أو مركزه المالي الموحد.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة تفوق 50% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 و2012 وكما يبيّنه الإيضاح رقم 10. وقد تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

(ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

- (1) **التحقق الابتدائي**
تقيم جميع الأدوات المالية أساساً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.
- (2) **الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم**
تشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الاستثمارات أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلامة أو الخصم، في بيان الدخل.
- (3) **الاستثمارات المالية - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل**
لا تشمل البيانات المالية الموحدة أية استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والتي تقيم وفقاً للسياسة بصافي قيمة الموجودات التي تمثل القيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل.
- (4) **الاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطات**
تشمل الاستثمارات بالسندات والأوراق المالية غير تلك المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها والاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة. ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة. وتقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذ تدرج الأرباح أو الخسائر المترتبة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.
- (5) **القروض والأرصدة المدينة**
تقيم القروض للدول الأعضاء المقدمة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان المقدمة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.
- (6) **تقيم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.**
- (7) **تفيد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

(د) قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

(1) القروض للدول الأعضاء

يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.

(2) الاستثمارات المالية

يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض هام أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. وتتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض هام أو دائم إلى تقديرات تركز بشكل رئيسي إلى وجود دليل على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها. وفي حال وجود دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.
- بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطات، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

(هـ) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويُدْرَج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

هـ) العملات الأجنبية (تابع)

2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة ويشمل ذلك تضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي. وبالتالي، تغطي الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الموجودات الأخرى في الصندوق.

3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسباً مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

3 قروض للدول الأعضاء

2012	2013	
ألف دينار	ألف دينار	
عربي حسابي	عربي حسابي	
416,119	440,605	الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)
99,495	121,733	سحوبات خلال السنة
(75,009)	(96,242)	تسديدات خلال السنة
<u>440,605</u>	<u>466,096</u>	الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2013 قروضاً مستحقة وغير مستلمة تعدت فترة سنة وتبلغ 17,757 ألف دينار عربي حسابي (2012: 17,757 ألف دينار عربي حسابي). كما يتضمن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة الأرصدة غير المحققة من مبالغ الفوائد المرسلة في إطار إعادة هيكلة مديونية دولتين مقترضتين. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسلة تناسباً مع تسديدات المديونية المعاد هيكلتها. ولذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسلة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى، ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل انسجاماً مع تسديدات المديونية، وبلغ رصيدها 57,883 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 (2012: 63,800 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 ما مجموعه 75,052 ألف دينار عربي حسابي (2012: 69,118 ألف دينار عربي حسابي).

4 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان مقدمة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية.

2012	2013	
ألف دينار	ألف دينار	
عربي حسابي	عربي حسابي	
102,800	126,947	الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)
172,466	182,137	سحوبات خلال السنة
275,266	309,084	تسديدات خلال السنة
(148,166)	(177,236)	فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي
(153)	(288)	
<u>126,947</u>	<u>131,560</u>	الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من خطوط الائتمان أو التخصيصات المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013، ما يعادل 50 ألف دينار عربي حسابي (2012: لا يوجد).

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

5 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملة الوطنية كحصتها في رأس مال الصندوق، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذاً للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

6 محفظة الاستثمارات المالية

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم ائتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك واستثمارات بصناديق استثمار بديلة، كما يلي:

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	
26,602	18,987	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطات:
127,955	242,257	استثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة - متاحة للبيع
154,557	261,244	استثمارات بسندات وأوراق مالية - متاحة للبيع
1,259,854	1,466,917	استثمارات بسندات وأوراق محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم
1,414,411	1,728,161	

التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	
(285)	902	• التغير في قيم الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة
(276)	(1,881)	• التغير في قيم السندات والأوراق المالية
(561)	(979)	

قيمة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بلغت القيمة في السوق للاستثمارات بالسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 1,468,858 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 (2012): 1,262,209 ألف دينار عربي حسابي.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	
100,066	102,296	إجمالي الفوائد المستحقة
(45,593)	(45,593)	ينزل: فوائد مجنّبة على القروض
(44,179)	(45,829)	ومستحقات الفوائد على القروض متأخرة السداد
10,294	10,874	
6,259	6,225	مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
302	272	موجودات ثابتة
25,344	6,457	أرصدة مدينة أخرى
42,199	23,828	

تتكون مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 8,118 سهماً بقيمة اسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد تعادل قيمتها بتاريخ المساهمة 27.5 مليون دولار أمريكي. وكان مجلس محافظي صندوق النقد العربي قد وافق بتاريخ 16 نيسان (أبريل) 2002 بموجب قراره رقم (6) المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة بذلك المبلغ وتم تسديده بالكامل.

8 رأس المال المدفوع

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	
600,000	1,200,000	رأس المال المصرّح به (24,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)
600,000	900,000	رأس المال المكتتب به (18,000 سهم)
(3,960)	(154,455)	رأس المال غير المدفوع
596,040	745,545	رأس المال المدفوع

وافق مجلس محافظي صندوق النقد العربي بالقرار رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس مال الصندوق المصرّح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 1,200 مليون دينار عربي حسابي. وتضمّن القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي من هذه الزيادة، وتسديد نصف الاكتتاب البالغ 149.010 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، والنصف المتبقي البالغ 149.010 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية تبدأ في أبريل 2014، واستمرار مراعاة حالة فلسطين التي تمّ تأجيل المطالبة بتسديد حصتها في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

ويمثل رأس المال غير المدفوع حصص الزيادة في رأس المال المنصوص على سدادها بالتحويل النقدي خلال الفترة 2014-2018 بالإضافة إلى حصة فلسطين المؤجلة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

9 الاحتياطات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً ويحوّل المتبقي إلى الاحتياطي العام. ويتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 مبلغ 16,335 ألف دينار عربي حسابي (2012): 40,656 ألف دينار عربي حسابي، يمثل حصة الصندوق من احتياطات المؤسسة التابعة.

خصص مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (6) لسنة 2013، تخصيصاً حادي عشر لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة (2012) ما قيمته 2,788 ألف دينار عربي حسابي، وكان المجلس قد أقر تخصيصاً عاشرًا للهدف نفسه بموجب قراره رقم (5) لسنة 2012 بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2011 (ما قيمته 3,114 ألف دينار عربي حسابي).

وفيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطات، فقد أقرّ مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجح (التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها) في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

تمثل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة الأقلية من صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ الميزانية العمومية، والتي تقيم بعملة الأساس للمؤسسة التابعة وهي الدولار الأمريكي. وقد بلغت نسبة حصصهم 39.85% من رأس المال المصرّح به كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 (2012: 44.36%).

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة:
492,575	916,485	- رأس المال المدفوع
312,544	113,918	- الاحتياطات
805,119	1,030,403	إجمالي حقوق المساهمين
%44.36	%39.85	نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
357,168	410,642	قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة
2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للصندوق - الدينار العربي الحسابي
77,431	88,821	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

يتم قبول ودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	
63,800	57,883	أرصدة فوائد مرسلة غير محققة
72,852	37,930	معاملات استثمارية قيد الدفع وعقود إعادة الشراء
984	864	فوائد مستحقة الدفع
11,206	8,253	أرصدة دائنة أخرى
148,842	104,930	

13 إيرادات الاستثمارات المالية

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	
(340)	1,018	الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة – متاحة للبيع
1,718	3,021	السندات والأوراق المالية – متاحة للبيع
13,197	14,755	السندات والأوراق المالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها
14,575	18,794	

14 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 3,779 ألف دينار عربي حسابي (2012: 3,686 ألف دينار عربي حسابي). وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 178 في نهاية عام 2013 (2012: 175 موظفاً).

15 نفقات معونة فنية

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	
195	271	دورات تدريبية وندوات
81	77	معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء
276	348	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

16 مساهمة في مبادرة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003، تقديم إعفاءات لديون من خلال المشاركة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) والخاصة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. كما اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (4) لسنة 2012 تقديم إعفاءات لجمهورية القمر المتحدة بإطار نفس المبادرة. ويتم تحميل بيان الدخل للفترة التي تغطيها البيانات المالية بإعفاءات الديون على أساس الاستحقاق.

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	
5,273	5,703	الرصيد الإجمالي للإعفاءات حتى 31 كانون الأول (ديسمبر)
(5,038)	(5,273)	الرصيد الإجمالي للإعفاءات في بداية السنة
<u>235</u>	<u>430</u>	الإعفاءات التي تم تحميلها في بيان الدخل للسنة

17 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت قيمة الأموال المدارة من قبلهم 68,752 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 (2012: 76,578 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات ودول عربية 5,354 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 (2012: 6,320 ألف دينار عربي حسابي).

18 النقد والبنود المعادلة للنقد

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	
6,612	5,799	حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي
1,414,612	1,573,824	ودائع لأجل لدى البنوك
(25,411)	(36,195)	ينزل: ودائع تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية
<u>1,395,813</u>	<u>1,543,428</u>	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

19 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	
1,042,965	1,228,764	الدول العربية
807,190	929,183	أوروبا
113,875	152,180	أمريكا الشمالية
639,348	787,554	الشرق الأقصى
232,257	175,366	المنظمات الدولية
-	34,737	الدول الأفريقية
<u>2,835,635</u>	<u>3,307,784</u>	

20 التزامات التقاعد

وفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري لالتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات، وقد تم إجراء تقييم لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول 2011. ووفقاً لتقرير الخبير الإكتواري، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات عن الخدمة حتى تاريخ التقييم) كما في تاريخ التقييم بمبلغ 60,320 درهم إمارات (3,561 ألف دينار عربي حسابي)، كما أنه بناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الإكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 60,418 ألف درهم إمارات (3,567 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 98 ألف درهم إمارات (6 ألف دينار عربي حسابي).

تم خلال السنة تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 134 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2013 (2012: 186 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 52,443 ألف درهم إمارات تعادل 3,089 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول ديسمبر 2013 (2012: 58,959 ألف درهم إمارات تعادل 3,480 ألف دينار عربي حسابي).

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

21 الأدوات المالية

(أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات - 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 مدرج أدناه:

ليس لها فترة استحقاق	أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى خمس سنوات	من ستة أشهر إلى سنة	أقل من ستة أشهر	المجموع	
						الف دينار عربي حسابي
						الموجودات
						حسابات جارية وتحت الطلب
-	-	-	-	5,799	5,799	لدى البنوك وصندوق النقد الدولي
-	-	-	36,196	1,537,628	1,573,824	ودائع لأجل لدى البنوك
-	-	-	-	242,257	242,257	استثمارات بسندات متاحة للبيع
-	18,779	-	64	144	18,987	صناديق الاستثمارات البديلة
-						استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها
-	28,810	517,088	333,961	587,058	1,466,917	
5,336	-	-	-	-	5,336	ودائع لدى البنوك المركزية
-	-	14,672	24,136	92,752	131,560	خطوط الائتمان
17,757	41,980	280,266	62,677	63,416	466,096	قروض للدول الأعضاء
6,497	-	540	692	16,099	23,828	حسابات مدينة وموجودات أخرى
29,590	89,569	812,566	457,726	2,545,153	3,934,604	
						المطلوبات وحقوق المساهمين
						حقوق المساهمين الآخرين
88,821	-	-	-	-	88,821	في المؤسسة التابعة
-	-	-	18,169	2,684,735	2,702,904	ودائع من المؤسسات النقدية
8,941	23,644	30,792	3,244	38,309	104,930	حسابات دائنة ومطلوبات أخرى
97,762	23,644	30,792	21,413	2,723,044	2,896,655	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

الأدوات المالية (تابع)

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2012 مدرج أدناه:

ليس لها فترة استحقاق	أكثر من خمس سنوات	من سنة إلى خمس سنوات	من ستة أشهر إلى سنة	أقل من ستة أشهر	المجموع	
		الف دينار عربي حسابي				
						الموجودات
						حسابات جارية وتحت الطلب
-	-	-	-	6,612	6,612	لدى البنوك وصندوق النقد الدولي
-	-	-	25,411	1,389,201	1,414,612	ودائع لأجل لدى البنوك
-	-	-	-	127,955	127,955	استثمارات بسندات متاحة للبيع
-	25,475	641	486	-	26,602	صناديق الاستثمارات البديلة
						استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها
-	36,383	548,063	291,229	384,179	1,259,854	ودائع لدى البنوك المركزية
5,336	-	-	-	-	5,336	خطوط الائتمان
-	-	14,152	22,192	90,603	126,947	قروض للدول الأعضاء
17,757	53,251	277,536	48,110	43,951	440,605	حسابات مدينة وموجودات أخرى
6,578	-	427	520	34,674	42,199	
29,671	115,109	840,819	387,948	2,077,175	3,450,722	
						المطلوبات وحقوق المساهمين
						حقوق المساهمين الآخرين
77,431	-	-	-	-	77,431	في المؤسسة التابعة
-	-	-	2,008	2,209,852	2,211,860	ودائع من المؤسسات النقدية
8,405	30,311	29,622	2,940	77,564	148,842	حسابات دائنة ومطلوبات أخرى
85,836	30,311	29,622	4,948	2,287,416	2,438,133	

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

الأدوات المالية (تابع)

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فإن حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية المحفوظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفترات الاسترداد للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

ويوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

2012 ألف دينار عربي حسابي	2013 ألف دينار عربي حسابي	التغير في نقاط الأساس	
386	653	25	التأثير على الاحتياطي بحقوق المساهمين
1,390	1,100	25	التأثير على بيان الدخل الموحد

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2013

الأدوات المالية (تابع)

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية، ويتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنوع في مكوناتها.

هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملائمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما يقوم الصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوط اللازمة لتغطية الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

بلغت قيمة العقود الآجلة للعملات الأجنبية المبرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2013 مبلغ 894,281 ألف دينار عربي حسابي (2012: 825,432 ألف دينار عربي حسابي).

و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنوع في مكونات الموجودات وأجالها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة، ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. وتتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها على الصفحة (4) ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد.

جداول القروض

جدول (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
2013 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكل	اجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688							
	2	السودان	1,875							
			6,563	0	0	0	0	0	0	6,563
1979	3	موريتانيا	750							
	4	المغرب	1,875							
	5	سوريا	750							
	6	السودان	1,875							
	7	السودان			11,250					
			5,250	0	11,250	0	0	0	0	16,500
1980	8	موريتانيا	750							
	9	موريتانيا		4,500						
	10	الصومال	1,500							
	11	السودان				5,000				
			2,250	4,500	0	5,000	0	0	0	11,750
1981	12	اليمن	2,940							
	13	المغرب	1,875							
	14	المغرب			31,850					
	15	المغرب	3,600							
	16	اليمن		8,820						
	17	المغرب				9,800				
	18	الصومال	1,440							
	19	الصومال			12,740					
	20	السودان	1,875							
	21	اليمن	3,675							
			15,405	8,820	44,590	9,800	0	0	0	78,615
1982	22	السودان			5,000					
	23	السودان	3,600							
	24	موريتانيا	2,190							
	25	المغرب	1,875							
	26	سوريا	2,940							
	27	موريتانيا			8,240					
	28	اليمن	3,675							
	29	اليمن				3,920				
			14,280	0	13,240	3,920	0	0	0	31,440
1983	30	العراق	27,930							
	31	السودان			4,800					
	32	السودان	1,875							
	33	اليمن				3,920				
	34	موريتانيا	750							
	35	العراق				27,000				
	36	سوريا				3,000				
	37	الأردن	3,990							
	38	الأردن				1,960				
	39	اليمن		5,700						
			34,545	5,700	0	31,800	8,880	0	0	80,925
1984	40	الصومال	1,500							
	41	اليمن				4,900				
	42	السودان			4,335					
	43	المغرب	1,875							
	44	اليمن	3,690							
			7,065	0	4,335	0	4,900	0	0	16,300
1985	45	اليمن	3,975							
	46	المغرب	3,600							
	47	المغرب	3,750							
	48	اليمن				5,100				
	49	الأردن	1,050							
	50	الأردن				2,660				
	51	الأردن				700				
	52	موريتانيا	2,190							
	53	العراق	27,930							
			42,495	0	0	7,760	700	0	0	50,955

تابع جدول (1-أ)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
2013 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675							
	55	المغرب	1,875							
	56	سوريا	2,940							
	57	سوريا	2,400							
	58	المغرب		6,250						
	59	المغرب				2,500				
	60	موريتانيا			3,250					
	61	موريتانيا	1,500							
	62	تونس	3,675							
	63	الأردن	3,990							
	64	تونس	1,500							
			21,555	6,250	3,250	0	2,500	0	0	33,555
1987	65	تونس					3,450			
	66	اليمن		2,500						
	67	العراق					18,620			
			0	2,500	0	0	22,070	0	0	24,570
1988	68	المغرب	1,875							
	69	اليمن	3,690							
	70	الأردن					1,960			
	71	المغرب	7,350							
	72	الجزائر					18,620			
	73	موريتانيا				2,460				
	74	اليمن		6,150						
	75	مصر	4,687							
	76	اليمن	3,975							
	77	موريتانيا	2,190							
	78	اليمن					5,100			
	79	سوريا		8,200						
	80	الجزائر	27,930							
	81	العراق	27,930							
			79,627	14,350	0	2,460	25,680	0	0	122,117
1989	82	العراق	3,300							
	83	الأردن		5,320						
	84	مصر	5,250							
	85	المغرب					17,150			
	86	الجزائر		41,640						
			8,550	46,960	17,150	0	0	0	0	72,660
1990	87	موريتانيا			9,050					
	88	مصر			6,625					
			0	0	9,050	6,625	0	0	0	15,675
1991										
1992	89	المغرب		14,800						
	90	تونس	3,675							
			3,675	0	14,800	0	0	0	0	18,475
1993	91	موريتانيا			3,250					
			0	0	3,250	0	0	0	0	3,250
1994	92	اليمن	11,340							
	93	موريتانيا				2,460				
	94	الأردن			7,980					
	95	الجزائر			29,150					
			11,340	0	37,130	2,460	0	0	0	50,930
1995	96	اليمن		15,120						
	97	تونس								
	98	الأردن			5,320					
			5,175	15,120	5,320	0	0	0	0	25,615
1996	99	الجزائر			31,230					
	100	موريتانيا			4,955					
			0	0	36,185	0	0	0	0	36,185

تابع جدول (أ-1)
تعاقبات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
2013 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكل	اجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660				
	102	جيبوتي		367						
	103	اليمن			19,656					
			0	367	19,656	2,660	0	0	0	22,683
1998	104	الأردن							3,910	
	105	اليمن							9,057	
			0	0	0	0	0	0	12,967	12,967
1999	106	الجزائر							30,605	
	107	تونس	5,175							
	108	المغرب							10,878	
	109	تونس							5,072	
	110	لبنان	3,675							
			8,850	0	0	0	0	0	46,555	55,405
2000	111	جيبوتي			245					
	112	لبنان							3,601	
	113	موريتانيا			4,000					
	114	المغرب				7,400				
	115	مصر							23,153	
			0	0	4,245	7,400	0	0	26,754	38,399
2001	116	الأردن							5,214	
	117	المغرب							14,504	
	118	مصر				15,750				
	119	مصر	23,625							
	120	تونس				3,450				
	121	تونس							6,762	
			23,625	0	0	19,200	0	0	26,480	69,305
2002	122	مصر							30,870	
	123	جيبوتي							420	
	124	لبنان	3,675							
			3,675	0	0	0	0	0	31,290	34,965
2003	125	المغرب							11,100	
	126	جيبوتي			368					
	127	مصر			55,125					
			0	0	55,493	0	0	0	11,100	66,593
2004	128	القمر المتحدة	184							
	129	تونس							5,175	
	130	السودان			9,800					
	131	مصر							23,625	
			184	0	9,800	0	0	0	28,800	38,784
2005	132	موريتانيا			8,600					
	133	السودان							9,800	
	134	لبنان							6,825	
			0	0	8,600	0	0	0	16,625	25,225
2006	135	جيبوتي							350	
			0	0	0	0	0	0	350	350
2007	136	سوريا							2,000	
	137	لبنان							9,100	
			0	0	0	0	0	0	11,100	11,100
2008	138	القمر المتحدة	184							
	139	جيبوتي							614	
	140	سوريا							9,600	
	141	لبنان							18,200	
			0	184	0	0	0	18,814	9,600	28,598

تابع جدول (أ-1)
تعاقبات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً
2013 - 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
2009	142	الأردن	7,365							
	143	الأردن							12,275	
	144	المغرب							47,863	
	145	موريتانيا							9,120	
	146	المغرب				21,880				
			7,365	0	0	21,880	0	0	69,258	98,503
2010	147	الأردن				9,820				
	148	الأردن							17,185	
	149	المغرب							47,863	
	150	اليمن			43,000					
			0	0	43,000	9,820	0	0	65,048	117,868
2011	151	المغرب						13,675		
	152	مصر	43,725							
	153	مصر							58,300	
			43,725	0	0	0	0	13,675	58,300	115,700
2012	154	الأردن	7,365							
	155	اليمن		21,000						
	156	اليمن			24,000					
	157	تونس							15,935	
	158	تونس				12,750				
	159	تونس	9,562							
	160	المغرب				27,350				
			16,927	21,000	0	64,100	0	0	15,935	117,962
2013	161	السودان							9,800	
	162	اليمن		21,000						
	163	الأردن			12,790					
	164	الأردن			12,790					
	165	القمر المتحدة			787					
	166	تونس							12,000	
	167	تونس							20,000	
	168	المغرب							60,000	
			0	21,000	13,577	12,790	0	0	101,800	149,167
		المجموع	362,126	146,751	353,921	207,675	64,730	32,489	531,962	1,699,654

جدول (أ-2)
تعافادات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض
2013 - 1978

الدول المستفيدة من القروض الممتدة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من القروض التلقائية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	26.090	المملكة الاردنية الهاشمية	5	23.760
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380	الجمهورية التونسية	6	28.762
جمهورية السودان	4	30.385	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية الصومال	1	12.740	جمهورية السودان	5	11.100
جمهورية مصر العربية	1	55.125	الجمهورية العربية السورية	4	9.030
المملكة المغربية	3	63.800	جمهورية الصومال	3	4.440
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	41.345	جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اليمنية	2	62.656	الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية جيبوتي	2	0.613	جمهورية مصر العربية	5	81.975
جمهورية القمر المتحدة	1	0.787	المملكة المغربية	10	29.550
353.921	26		الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
			الجمهورية اليمنية	9	40.635
			جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
			362.126	62	
الدول المستفيدة من التسهيل التجاري	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من القروض العادية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620	المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية التونسية	1	3.450	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620	الجمهورية العربية السورية	1	8.200
الجمهورية العربية السورية	1	3.000	المملكة المغربية	1	6.250
جمهورية العراق	1	18.620	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
المملكة المغربية	1	2.500	الجمهورية اليمنية	7	80.290
الجمهورية اليمنية	3	13.920	جمهورية جيبوتي	1	0.367
64.730	11		القمر المتحدة	1	0.184
			146.751	14	
الدول المستفيدة من تسهيل التصحيح الهيكلي	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.	الدول المستفيدة من القروض التعويضية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	4	38.584	المملكة الاردنية الهاشمية	4	27.930
الجمهورية التونسية	6	64.944	الجمهورية التونسية	2	16.200
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605	جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية السودان	2	19.600	جمهورية العراق	1	27.000
الجمهورية اللبنانية	3	19.526	جمهورية مصر العربية	2	22.375
جمهورية مصر العربية	4	135.948	المملكة المغربية	4	66.430
المملكة المغربية	6	192.208	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2	4.920
الجمهورية اليمنية	1	9.057	الجمهورية اليمنية	3	33.020
جمهورية جيبوتي	2	0.770	207.675	20	
الجمهورية العربية السورية	2	11.600			
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	9.120			
531.962	32				
الدول المستفيدة من قرض تسهيل النفط	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.			
جمهورية جيبوتي	1	0.614			
الجمهورية اللبنانية	1	18.200			
المملكة المغربية	1	13.675			
32.489	3				

جدول (أ-3)
أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة
2013 - 2012

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية عام 2013			نهاية عام 2012			الدولة
إجمالي التزامات القروض	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	أرصدة سحبيات القروض القائمة في ذمة الدول	إجمالي التزامات القروض	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	أرصدة سحبيات القروض القائمة في ذمة الدول	
39,696	7,790	31,906	27,251	-	27,251	المملكة الأردنية الهاشمية
0			61	-	61	جمهورية جيبوتي
57,760	3,300	54,460	51,887	-	51,887	جمهورية السودان
2,880		2,880	2,880	-	2,880	الجمهورية العربية السورية
14,876		14,876	14,877	-	14,877	جمهورية الصومال
787	787		37	-	37	جمهورية القمر المتحدة
64,862		64,862	73,118	-	73,118	جمهورية العراق
0			1,365	-	1,365	الجمهورية اللبنانية
74,333	14,575	59,758	102,025	29,150	72,875	جمهورية مصر العربية
124,170	20,000	104,170	100,991	-	100,991	المملكة المغربية
87,500	12,600	74,900	88,000	32,000	56,000	الجمهورية اليمنية
4,036		4,036	8,984	-	8,984	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
70,248	16,000	54,248	38,247	7,967	30,280	الجمهورية التونسية
541,148	75,052	466,096	509,723	69,117	440,606	المجموع

جدول (أ-4)
أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً
2013 - 1978

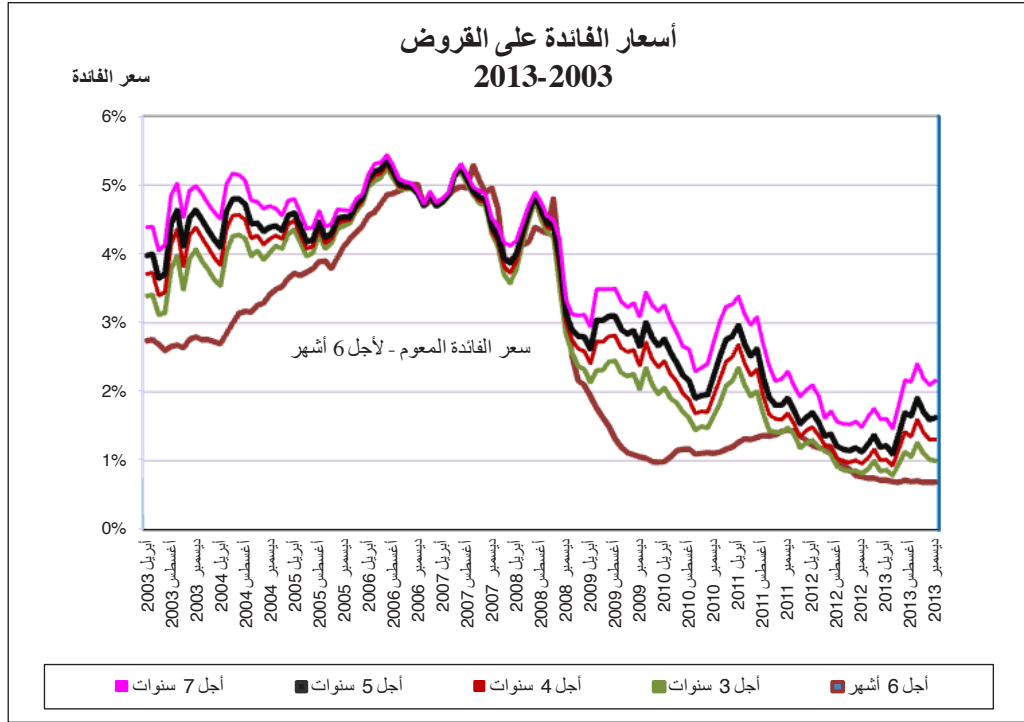
(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض *	أرصدة سحبيات القروض **
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
* 1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
* 1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,723	440,605
2013	149,167	541,148	466,096

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحبيات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحبيات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المستدة.

جدول (أ-5)
أسعار الفائدة على القروض
2013 - 2003



جداول عامة

جدول (ب-1)
رأس المال
31 ديسمبر 2013

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
		المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام (2)	إجمالي المدفوع
1 المملكة الاردنية الهاشمية	14,850	5,815.0	6,975.0	12,870.0
2 دولة الامارات العربية المتحدة	52,950	18,900.0	24,925.0	44,125.0
3 مملكة البحرين	13,800	4,920.0	6,500.0	11,500.0
4 الجمهورية التونسية	19,275	6,900.0	9,062.5	16,062.5
5 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	41,640.0	54,975.0	97,375.0
6 المملكة العربية السعودية	133,425	47,640.0	62,787.5	111,187.5
7 جمهورية السودان	27,600	9,800.0	13,000.0	23,000.0
8 الجمهورية العربية السورية	19,875	7,120.0	9,362.5	16,562.5
9 جمهورية الصومال	11,025	3,920.0	5,187.5	9,187.5
10 جمهورية العراق	116,850	41,640.0	54,975.0	97,375.0
11 سلطنة عمان	13,800	4,920.0	6,500.0	11,500.0
12 دولة قطر	27,600	9,800.0	13,000.0	23,000.0
13 دولة الكويت	88,200	31,500.0	41,500.0	73,500.0
14 الجمهورية اللبنانية	13,800	4,900.0	6,500.0	11,500.0
15 دولة ليبيا	37,035	13,254.0	17,422.5	30,862.5
16 جمهورية مصر العربية	88,200	31,500.0	41,500.0	73,500.0
17 المملكة المغربية	41,325	14,800.0	19,437.5	34,437.5
18 الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13,800	4,920.0	6,500.0	11,500.0
19 الجمهورية اليمنية	42,450	15,120.0	19,975.0	35,375.0
20 دولة فلسطين (1)	5,940	0.0	0.0	0.0
21 جمهورية جيبوتي	675	245.0	312.5	562.5
22 جمهورية القمر المتحدة	675	245.0	312.5	562.5
المجموع	900,000	5,336	319,499.0	745,545.0

(1) تم تأجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

(2) التحويل من الإحتياطي العام إلى رأس المال تمّ على مرحلتين:

الأولى: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تمّ رسملة جزء من الإحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرّحاً به آنذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية: بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تمّ زيادة رأس المال المصرّح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتمّ تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الإحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتمّ تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

جدول (ب-2)
عدد المستفيدين من الدورات/ حلقات العمل/ الندوات
2013/12/31 - 1988/1/1

المجموع	الندوات المشتركة مع IMF	الندوات	حلقات العمل مشتركة مع WTO	حلقات العمل المشتركة مع WTO/IMF	حلقات العمل مشتركة مع IMF	حلقات العمل	الدورات المشتركة مع WTO	الدورات المشتركة مع IMF	الدورات	ما قبل 1988	
264	4	5	4	3	9	13	17	104	105		عدد الأنشطة
501	4	3	10	6	19	26	27	195	197	14	الأردن
540	10	7	8	4	16	14	30	167	252	32	الإمارات
366	4	7	7	5	13	9	13	132	167	9	البحرين
391	3	3	6	5	10	19	26	153	155	11	تونس
361	3	4	8	4	15	16	18	134	153	6	الجزائر
58	0	0	0	2	2	0	1	39	14	0	جيبوتي
694	9	16	10	6	20	25	35	266	291	16	السعودية
411	6	4	6	5	16	14	26	200	120	14	السودان
568	4	3	5	5	18	68	62	209	186	8	سورية
32	0	1	0	0	0	0	0	11	12	8	الصومال
544	2	3	2	5	8	15	19	379	98	13	العراق
410	6	7	8	6	13	17	27	157	160	9	ضمان
295	3	2	3	5	7	10	25	127	113	0	فلسطين
333	3	10	5	5	16	19	12	115	143	5	قطر
25	2	0	2	0	1	1	6	10	3	0	العمق المتحدة
361	2	5	2	5	9	12	12	146	158	10	الكويت
377	9	2	6	3	14	24	27	149	141	2	لبنان
300	1	3	4	4	7	13	14	102	152	0	ليبيا
489	7	2	9	6	17	21	27	173	225	2	مصر
411	4	3	8	6	15	15	14	193	138	15	المغرب
304	4	5	2	1	13	10	18	128	114	9	موريتانيا
480	5	4	7	5	19	17	22	194	186	21	اليمن
8251	91	94	118	93	268	365	461	3379	3178	204	المجموع

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعيينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء	المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور زياد فريز سعادة الدكتور عمر محمد منصور الزعبي
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ نائب المحافظ معالي عبيد حميد الطاير معالي سلطان بن ناصر السويدي
مملكة البحرين	المحافظ نائب المحافظ معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور الشاذلي العياري سعادة منية السعداوي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ نائب المحافظ معالي كريم جودي سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ نائب المحافظ معالي بودي أحمد روبلة ⁽¹⁾ سعادة عثمان أحمد علي ⁽²⁾
المملكة العربية السعودية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف معالي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك
جمهورية السودان	المحافظ نائب المحافظ معالي بدر الدين محمود عباس ⁽³⁾ سعادة عبدالرحمن حسن عبدالرحمن هاشم ⁽⁴⁾
الجمهورية العربية السورية	المحافظ نائب المحافظ معالي الدكتور اسماعيل اسماعيل ⁽⁵⁾ سعادة الدكتور أديب مفضي ميالة

(1) اعتباراً من أغسطس 2013، خلفاً لمعالي الياس موسى دواله.

(2) اعتباراً من أغسطس 2013، خلفاً لسعادة حسن مؤمن طاهر.

(3) اعتباراً من ديسمبر 2013، خلفاً لمعالي علي محمود محمد عبد الرسول.

(4) اعتباراً من ديسمبر 2013، خلفاً لسعادة الدكتور محمد خير الزبير.

(5) اعتباراً من فبراير 2013، خلفاً لمعالي الدكتور محمد الجليلاتي.

معالي محمود حسن سليمان ⁽⁶⁾ سعادة بشير عيسى ⁽⁷⁾	المحافظ نائب المحافظ	جمهورية الصومال الفيدرالية
سعادة الدكتور عبدالباسط تركي سعادة الدكتور صلاح الدين حامد جعاطة الحديثي	المحافظ نائب المحافظ	جمهورية العراق
معالي درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي سعادة حمود بن سنجور الزدجالي	المحافظ نائب المحافظ	سلطنة عُمان
معالي سعيد توفيق خوري سعادة الدكتور صالح جلاّد	المحافظ نائب المحافظ	دولة فلسطين
معالي علي شريف العمادي ⁽⁸⁾ سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني	المحافظ نائب المحافظ	دولة قطر
معالي محمد علي صالح سعادة محمد شافع مزي عبده	المحافظ نائب المحافظ	جمهورية القمر المتحدة
معالي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح ⁽⁹⁾ معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل	المحافظ نائب المحافظ	دولة الكويت
معالي رياض سلامة سعادة رائد شرف الدين	المحافظ نائب المحافظ	الجمهورية اللبنانية
سعادة الصديق عمر الكبير سعادة الدكتور علي رمضان شنيبش	المحافظ نائب المحافظ	دولة ليبيا
معالي هشام رامز عبد الحافظ ⁽¹⁰⁾ معالي الدكتور أحمد جلال ⁽¹¹⁾	المحافظ نائب المحافظ	جمهورية مصر العربية
معالي محمد بوسعيد ⁽¹²⁾ معالي عبد اللطيف الجواهري	المحافظ نائب المحافظ	المملكة المغربية
معالي سيد أحمد ولد الرايس سعادة الدكتور محمد الأمين رقاني	المحافظ نائب المحافظ	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معالي صخر أحمد عباس الوجيه سعادة محمد عوض بن همام	المحافظ نائب المحافظ	الجمهورية اليمنية

- (6) اعتباراً من فبراير 2013، خلفاً لمعالي عبد الناصر محمد عبدالله.
- (7) اعتباراً من ديسمبر 2013، خلفاً لسعادة يسر أبرار (أكتوبر – نوفمبر) التي حلت محل سعادة الدكتور عبد السلام عمر (فبراير – سبتمبر) والذي حلّ محل معالي عبدالله حاج جامع علي (يناير).
- (8) اعتباراً من يوليو 2013، خلفاً لمعالي يوسف حسين كمال.
- (9) اعتباراً من أغسطس 2013، خلفاً لمعالي مصطفى جاسم الشمالي.
- (10) اعتباراً من فبراير 2013 خلفاً لمعالي فاروق عبدالباقي العقدة.
- (11) اعتباراً من أغسطس 2013 خلفاً لمعالي فياض عبدالمنعم حسنين (مايو – يوليو) الذي حلّ محل معالي المرسي السيد حجازي (يناير – أبريل).
- (12) اعتباراً من نوفمبر 2013، خلفاً لمعالي عزيز اخنوش (أغسطس – أكتوبر) الذي حلّ محل معالي نزار بركة (يناير – يوليو).

مجلس المديرين التنفيذيين،

يتكوّن مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً (2013-2016) على النحو التالي:

القوة التصويتية (%)	الدولة/الدول التي يمثلونها	المديرون التنفيذيون
13.96	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين المملكة العربية السعودية	سعادة الدكتور جاسم المناعي سعادة محمد بن صالح الغفيلي ⁽¹⁾
12.27	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	سعادة عبد الحق بجاوي
12.27	جمهورية العراق	سعادة منير عمران ⁽²⁾
19.65*	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	سعادة عبد العاطي جابر الحاج (السودان) ⁽³⁾
15.13	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	سعادة يونس حاجي الخوري (الإمارات) ⁽⁴⁾
12.87	المملكة المغربية دولة ليبيا الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	سعادة الدكتور محمد الأمين رقاني (موريتانيا) ⁽⁵⁾
6.77	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	سعادة الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة (البحرين) ⁽⁶⁾
7.07	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	سعادة رائد شرف الدين (لبنان) ⁽⁷⁾

- (* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.
- (1) اعتباراً من 1 يوليو 2013 خلفاً لمعالي الدكتور عبد الرحمن الحميدي لابتداء دورة جديدة للمجلس.
 - (2) اعتباراً من 28 فبراير 2013 خلفاً لسعادة حسن هاشم الحيدري ولابتداء دورة جديدة للمجلس.
 - (3) اعتباراً من 1 يوليو 2013 خلفاً لسعادة جمال نجم لابتداء دورة جديدة للمجلس.
 - (4) اعتباراً من 1 يوليو 2013 خلفاً لسعادة سامي الأنبيعي لابتداء دورة جديدة للمجلس.
 - (5) اعتباراً من 1 يوليو 2013 خلفاً لسعادة فوزية زعبول لابتداء دورة جديدة للمجلس.
 - (6) اعتباراً من 1 يوليو 2013 خلفاً لسعادة حسين السادة لابتداء دورة جديدة للمجلس.
 - (7) اعتباراً من 1 يوليو 2013 خلفاً لسعادة سام محمد لابتداء دورة جديدة للمجلس.

المدير العام والموظفون

يعين مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين.